إتحافُ ذوي الفِطْنة بردِّ الطُّعُونِ عن حديثِ "عَشرٌ من الفِطْرة"

إعداد

د. فرج حساني حسن خالد

مدرس الحديث وعلومه

كلية الدراسات الإسلامية للبنين بأسوان – جامعة الأزهر

رئيس مجلس الإدارة والتحرير

أ.د. كامل محمد جاهين إسماعيل

أستاذ الحديث وعلومه
وعميد كلية الدراسات الإسلامية للبنين بأسوان

نائب رئيس مجلس الإدارة

أ.د. حسن إبراهيم مصطفى

أستاذ الحديث وعلومه المساعد
ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب

مدير التحرير

د. أحمد فكري صديق

مدرس الفقه العام بالكلية

أعضاء مجلس الإدارة

أ.د. أحمد الأمير محمد جاهين

أستاذ التفسير وعلوم القرآن

د. حمدي محمد ضيف حسين

مدرس التفسير وعلوم القرآن

د. سامي خميس بهنسي

مدرس أصول الفقه بالكلية

د. محمد رمضان

مدرس أصول الفقه بالكلية

الهيئة الاستشارية

أ.د / طارق عثمان الرفاعي إبراهيم

أستاذ الدراسات الإسلامية بكلية الآداب
جامعة الملك فيصل بالمملكة العربية السعودية

أ.د/ بلخير طاهري الإدريسي

أستاذ أصول الفقه بجامعة وهران ـ بالجزائر

أ.د/ أحمد عبد العزيز السيد سليم

أستاذ أصول الفقه بجامعة البحرين ـ بالبحرين

مجلة كلية الدراسات الإسلامية للبنين بأسوان

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

العدد السادس - إصدار ديسمبر ٢٠٢٢/٢٠٢٣م

الترقيم الدولي : ISSN 2812-5266

موقع المجلة https://fisb.journals.ekb.eg

إتحافُ ذَوي الفِطْنة بردِّ الطُعُونِ عن حَدِيثِ "عَشْرٌ من الفِطْرة"

فرج حساني حسن خالد

قسم الحديث وعلومه، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة الأزهر، أسوان، جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني: farikhalid.islm.asw.b@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

تعرضت في هذا البحث إلى إعلال حديث في صحيح الإمام مسلم من أئمة كبار كالنسائي والدارقطني وابن منده، وهو حديث "عشر من الفطرة"، وكان إعلالهم له بعلتين إحداهما أنه من رواية مصعب بن شيبة وهو منكر الحديث، والثانية: أن سليمان بن طرخان التيمي وجعفر بن إياس قد خالفا مصعب بن شيبة فروياه عن طلق بن حبيب مقطوعًا وهما ثقات فرجحا الرواية المقطوعة على الرواية الموصولة المرفوعة، فعمدت إلى دراسة هاتين العلتين من خلال جمع طرق الحديث، وبيان أوجه الخلاف، وتخريج كل وجه على حدة مرتبًا التخريج على حسب المتابعات الأتم فالأقل، ثم دراسة الأسانيد، وذلك بترجمة كل راوي من حيث اسمه ونسبه وكنيته، وذكر بعضًا من شيوخه وتلاميذه، وذكر أقوال المعدلين والمجرحين فيه، ثم أختم بذكر خلاصة ما يترجح في حال الراوي من مجموع الأقوال فيه مستأنسًا بما يوافقه من أقوال العلماء كالإمام الذهبي والحافظ ابن حجر، ثم حققت القول في ترجمة مصعب بن شيبة وتبين لي في النهاية أنه ثقة على الراجح من أقوال أهل العلم، وقمت بالنظر في الخلاف القائم بين الوجهين وهو تعارض الرواية الموصولة المرفوعة والرواية المقطوعة، وقمت بالجمع بين الوجهين على حسب ما تبين لي، وحكمت على الحديث، وتبينت لي صحته، وذكرت أقوال العلماء ممن رجح الرواية الموصولة على المقطوعة، ومن رجحها ضمنًا بتصحيحه للرواية الموصولة، وكذلك ذكرت أقوال أهل العلم فيمن رجح الرواية المقطوعة على الموصولة صراحة، ومن رجح الرواية المقطوعة ضمنًا وذلك بتضعيفهم للوجه الموصول، ثم قمت بالرد على من ضعف هذا الحديث، ثم ذكرت له عدَّة شواهد منها ما

هو في صحيح الإمام البخاري، ومنها ما هو ضعيف، وعلقت على حديث الباب بما يحتاجه من إزالة توهم التعارض بينه وبين بعض الأحاديث التي نصت على عدد خصال الفطرة ففي رواية ثلاثة، وفي رواية خمسة، ورواية حديث الباب عشر من الفطرة، وعلقت على بعض الخصال التي في الحديث، وقد تبين لي بعد هذه الجولة المباركة دقة منهج الإمام مسلم في صحيحه وشدة تحريه في قبول الروايات، وأن للصحيحين هيبة ومكانة عظيمة، وتبين لي أن الجمع بين الوجهين إن أمكن هو الأفضل والأرجح بدلاً من طرح إحدى الأوجه. وأن طرح رواية الراوي بمجرد المخالفة تحتاج إلى شيء من التعمق والدراسة والنظر، وسبر مروياته فقد يتضح خلاف ذلك كما في هذا الحديث، وأن الراوي المتكلم فيه ينبغي على الباحث أن يستوعب كل ما قيل فيه من أقوال علماء الجرح والتعديل، ثم تمحيصها حتى تتضح خلاصة حاله.

الكلمات المفتاحية: إتحاف، ذوي الفطنة، رد، عشر، الطعون، الفطرة.

A coalition of people with discernment to refute challenges to the hadith “Ten of the Fitrah nature”

Faraj Hassani Hassan Khaled

Department of Hadith and its Sciences، Faculty of Islamic Studies for Boys، Al-Azhar University، Aswan، Arab Republic of Egypt

E-mail: farikhalid.islm.asw.b@azhar.edu.eg

Abstract:

In this research، I examined the defectiveness for a hadith (tradition) in the Sahih of Imam Muslim (A book of Hadiths) from major imams such as Al-Nasa’i، Al-Daraqutni، and Ibn Mandah، which is the hadith (tradition) “Ten of the Fitrah (nature).” Their explanation for it was for two defects، the first of which was that it was from the narration of Musab bin Shaybah، and he denies the hadith (tradition)، and the second was that Suleiman bin Tarkhan Al-Taimi and Jaafar Ibn Iyas differed from Musab bin Shaybah، so they narrated it on the authority of Talq bin Habib in a broken narrtion، and they are both trustworthy، so they preferred the broken narration to the traceable connected narration. So I intended to study these two defects by collecting the methods of hadith (tradition)، explaining the aspects of disagreement، and documentation each facet separately، arranging the documentation according to the most complete follow-ups to the least، studying the chains of transmission by translating each narrator in terms of his name، lineage، and nickname، mentioning some of his sheikhs and students and mentioning the sayings of those who modified and criticized him. Then I conclude by mentioning a synopsis of what is most likely in the case of the narrator from the total number of sayings about him، based on what agrees with him from the sayings of scholars such as Imam Al-Dhahabi and Al-Hafiz Ibn Hajar. After that I edited the statement in the translation of Musab bin Shaybah and it became clear to me in the end that it is trustworthy according to the most correct of the sayings of the scholars. I looked into the existing dispute between the two views، which is the contradiction of the traceable connected narration and the narration that is broken، combined the two views according to what became clear to me، and I provided on. The hadith (tradition) and its authenticity became clear

to me، and I mentioned the sayings of the scholars who favored the connected narration over the broken narration، and those who favored it implicitly by correcting the connected narration، and I also mentioned the sayings of the scholars regarding those who favored the broken narration over the connected narration explicitly، and those who favored the broken narration implicitly by their weakening of the connected aspect. After that I responded to those who weakened this hadith (tradition)، mentioned to several evidences for it including what is in the Sahih of Imam al-Bukhari، and some of which are weak and commented on the hadith of the chapter with what it needs to remove the illusion of contradiction between it and some hadiths (traditions) that stipulate the number of qualities of (Al-Fitrah) nature as in a narration three، and in other narration five. And narrating the hadith (tradition) of the chapter is ten of the nature and I commented on some of the qualities of the hadith (tradition). After this blessed going through، it became clear to me the accuracy of Imam Muslim's approach in his Sahih and the intensity of his diligence in accepting narrations، and that the two Sahihs (Two books of Hadith) have great prestige and status. It also became clear to me that combining the two views، if possible، is better and more likely than presenting one of the views. And that presenting the narrator's narration simply by contradicting it requires some depth، study، consideration and probing his narrations. It may become clear otherwise، as in this hadith، and that the narrator speaking in it must comprehend everything that was said in it from the sayings of the scholars of editing and then scrutinizing it until its synopsis becomes clear.

Keywords: Coalition, Those with witness, Refutation, Ten, Challenges, Fitrah, Nature.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان مالم يعلم، فطره على شريعته، فانقاد لاتباعها، وارتاح لسماعها، والصلاة والسلام على أشرف خلقه صفيه وحبيبه وخليله، سيدنا محمد بن عبد الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وعلى آله الطيبين الطاهرين، وعلى أصحابه الغُر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد.

فإن من أعظم ما أنعم الله على أمة نبيه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أن هداهم إلى فطرته التي فطرهم عليها من معرفته وتوحيده، وأنه لا إله غيره، وأنَّه جعل فيهم سنة نبيه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، ثم قيض لحفظها رجالاً أفذاذاً من ذوي الهمم العالية، والعزائم الصادقة، فكان منهم المؤلف لجمع الصحيح دون السقيم، ومنهم المؤلف لعلم الرواية والدراية، ومنهم الناقد البصير، فكان من المؤلفين لجمع الصحيح الإمام البخاري، ومسلم –رحمهما الله تعالى-، فكان من توفيق الله تعالى أن الأمة تلقت الكتابين بالقبول، فأصبحت لهما هيبة لم توجد في غيرهما من المؤلفات السابقة واللاحقة.

فلذلك تناولت في هذا البحث حديثًا من الأحاديث التي انتُقدت على الإمام مسلم في "صحيحه" وهو حديث "عشر من الفطرة" فحاولت جاهدًا في ردَّ هذا الانتقاد على حسب القواعد العلمية المعتبرة عند أرباب هذا الفن وقد سميت هذه الدراسة:

إتحاف ذوي الفطنة برد الطعون عن حديث "عشر من الفطرة".

أسباب اختيار الموضوع:

١- المكانة العظيمة للصحيحين إذ هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى.

٢- ترجيح بعض الأئمة للوجه المقطوع، وردهم لحديث مسلم بقولهم حديث منكر.

٣- الشغف الشديد على وقوف ومعرفة هذا الحديث هل هو مردود أم مقبول؟

٤- تتبع مثل هذه الأحاديث وبيان الصواب فيها هو أفضل طريق إلى اكتساب معرفة مناهج الأئمة في كيفية تعاملهم مع أحاديث الراوي المتكلم فيه.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث والتفتيش، وسؤال أهل العلم من المتخصصين، لم أجد دراسات سابقة لهذا البحث، وإنما الذي وقفت عليه كلاما مختصرًا لبعض أهل العلم في شروح الحديث وغيرها، لكن دون التعمق والدراسة الشاملة لهذا الحديث.

أهداف البحث:

١- معرفة الانتقادات التي وجهت نحو حديث "عشر من الفطرة".

٢- دراسة العلل التي في هذا الحديث دراسة حديثية نقدية.

٣- الرغبة الشخصية في التعرف على القول الراجح في الانتقادات التي وجهت نحو هذا الحديث.

حدود البحث:

ذكر الطعون التي وجهت نحو حديث "عشر من الفطرة"، ودراسة هذه الطعون دراسة حديثية نقدية من خلال تخريج الحديث، ودراسة أسانيده، ثم الرد على هذه الطعون، وبيان الجمع بين أوجه الخلاف، والحكم على الحديث من وجه عام، والتعليق على الحديث.

صعوبات البحث ومشكلاته:

تتلخص صعوبة هذا البحث ومشكلاته في تعارض أقوال الأئمة في مصعب بن شيبة بين موثق ومضعف، وإخراج الإمام مسلم له في "الصحيح"، وهل الرواية الموصولة المرفوعة هي الراجحة أم الرواية المقطوعة؟

تساؤلات البحث:

١- هل أصاب النسائي والدارقطني، وابن منده في ردهم لحديث الإمام مسلم في "الصحيح" وما هو مستندهم في ذلك؟

٢- هل أصاب ابن حجر ومغلطاي ومن تبعهم في ترجيح رواية الإمام مسلم على

غيرها، وعلى أي شيء اعتمدوا؟

خطة البحث:

تتكون خطة هذا البحث من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس:

المقدمة: وتشتمل على أسباب اختيار البحث، والدراسات السابقة، وأهدافه، وحدوده، وتساؤلاته، ومشكلاته، ومنهج البحث، وخطته.

المبحث الأول: اشتمل على تخريج حديث عشر من الفطرة ودراسة إسناده، والحكم عليه، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تخريج الحديث.

المطلب الثاني: دراسة الأسانيد.

المطلب الثالث: النظر في الخلاف والجمع بين الوجهين.

المطلب الرابع: قرائن الجمع بين الوجهين والحكم على الحديث.

المبحث الثاني: اشتمل على الجواب عن الطعون التي وجهت نحو حديث مسلم، وشواهده والتعليق عليه، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الرد على العلة الأولى وهي تضعيفهم للحديث بسبب مصعب بن شيبة.

المطلب الثاني: الرد على العلة الثانية وهي أن سليمان التيمي وأبا بشر جعفر بن إياس قد رواياه مقطوعًا.

المطلب الثالث: شواهد لبعض الخصال التي في الحديث.

المطلب الرابع: التعليق على الحديث.

الخاتمة وتتضمن أهم نتائج البحث وتوصياته.

ثم أخيرًا قد خُتم البحث بفهرس للمصادر والمراجع وآخر للمحتوى.

منهجي في البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث أن أستخدم المنهج الاستقرائي في تخريج الحديث، وشواهده وكذا المنهج النقدي في رد الطعون عن هذا الحديث والحكم عليه، وجمع أقوال الأئمة والنظر فيها.

أما عن خطوات العمل في البحث فهي كالتالي:

١- قمت بجمع طرق هذا الحديث، وبيان أوجه الخلاف فيه، وتخريج كل وجه على حدة من أمهات كتب السنة، ودراسة أسانيدها والحكم عليها، ثم النظر في الخلاف القائم، ثم الجمع أو الترجيح على حسب ما يتوفر لدي من قرائن مستأنسًا بأقوال العلماء.

٢- قمت بترتيب مصادر التخريج على حسب المتابعة الأتم فالأقل، وإذا اتفقت المتابعات فأرتب على حسب الأصحية، ثم الشهرة، ثم الأقدم وفاة، ولا أعدل عن ذلك إلاَّ لفائدة تتضح في موضعها.

٣- أترجم لرجال الإسناد بذكر ما يوجد في مصادر الترجمة من اسم ونسب وكنية ولقب، حتى يتميز عن غيره كما أذكر تاريخ مولده ووفاته إن وجد، كما أذكر مجموع كلام العلماء في الراوي بما يوضح حاله دون تكرير ولا تطويل زائد عن الحاجة، ثم أختم بذكر خلاصة ما يترجح في حال الراوي، من مجموع الأقوال فيه مستأنسًا بما يوافقه من أقوال العلماء كالإمام الذهبي والحافظ ابن حجر.

٤- لم أتعرض لدراسة إسناد حديث مسلم غير الراوي الذي وقع فيه الخلاف، واكتفيت في الباقي بإخراج مسلم لهم في الصحيح، مع ترجمة مختصرة لباقي الإسناد في الهامش.

٥- حكمتُ على الحديث بحسب الإسناد المدروس بما يليق بحاله وفق القواعد المقررة في ذلك عند علماء هذا الشأن.

٦- قمت بالجمع بين أوجه الخلاف القائم وهي الرواية الموصولة المرفوعة والرواية

المقطوعة على حسب ما توفر لدي من قرائن في ذلك.

٦- ذكرت عدَّة شواهد لهذا الحديث، وذلك احتياطًا إلى تصحيحه حتى تطمئن النفس أن الحديث صحيح فإن لم يكن لذاته فليكن لغيره.

٧- اكتفيت في دراسة إسناد الشواهد خارج الصحيحين بدراستها دراسة مختصرة، حتى لا تطول صفحات البحث، وذلك بذكر اسم الراوي وما يتميز به عن غيره، ثم خلاصة حاله.

٨- علقت على الحديث بما يحتاجه لإتمام الفائدة، وذلك بدفع ما يوهم التعارض، والتعليق على بعض الخصال التي تحتاج إلى تعليق.

"وأسأل الله - عَزَّوَجَلَّ- أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفعنا به في الدنيا والآخرة، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه، وهو سبحانه نعم المولى ونعم النصير.

وآخرُ دعوانَا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

وصلِّ اللهم وسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَى سيدِّنَا محمدٍّ، وعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ.

الباحث الراجي عفو مولاه
فرج حساني حسن خالد
المدرس بقسم الحديث وعلومة
بكلية الدراسات الإسلامية بنين بأسوان

المبحث الأول
تخريج حديث "عشر من الفطرة"
ودراسة إسناده، والحكم عليه

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول
تخريج الحديث

حديث عشر من الفطرة مداره على طلق بن حبيب، وقد اختلف عنه على وجهين موصولاً مرفوعًا ومقطوعًا:

الوجه الأول الموصول المرفوع: يرويه مصعب بن شيبة، عن طلق بن حبيب، عن عبد الله بن الزبير -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا-، عن عائشة -رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا-، عن النبي - صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ-.

الوجه الثاني المقطوع: يرويه سليمان التيمي، وأبو بشر جعفر بن إياس، عن طلق بن حبيب، قال: كان يقال: عشر من الفطرة... ".

تخريج الوجه الأول (الموصول) مصعب بن شيبة، عن طلق بن حبيب، عن عبد الله بن الزبير -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا-، **عن عائشة** -رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا- **عن النبي** - صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ -.

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه"(١) وعنه الإمام مسلم في "صحيحه"(٢)قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ عبد اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ-رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا-، عَنْ عَائِشَةَ-رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا-، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ-: "عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ(٣): قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْفَاءُ اللِّحْيَةِ، وَالسِّوَاكُ،

(١) "مصنف ابن أبي شيبة" كتاب الطهارات- فِي الْفِطْرَةِ مَا يُعَدُّ فِيهَا"١٧٨/١- برقم٢٠٤٦.
(٢) "صحيح مسلم" كتاب الطهارة- باب خصال الفطرة" ٢٢٣/١- برقم٢٦١.
(٣) «عَشْرٌ مِنَ الفِطْرَة» أَيْ مِنَ السُّنَّة، يَعْنِي سُنَن الْأَنْبِيَاءِ -عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ- الَّتِي أُمِرنا أَنْ نَقتَدِيَ بِهِمْ فِيهَا. النهاية في غريب الحديث٤٥٧/٣.

وَاسْتِنْشَاقُ الْمَاءِ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ[١]، وَنَتْفُ الْإِبِطِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ"[٢] قَالَ زَكَرِيَّا: قَالَ مُصْعَبٌ: وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَضْمَضَةَ زَادَ قُتَيْبَةُ، قَالَ وَكِيعٌ: "انْتِقَاصُ الْمَاءِ: يَعْنِي الِاسْتِنْجَاءَ ".

وأخرجه أبو نعيم في "المستخرج"[٣] من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، به بلفظه.

وأخرجه ابن ماجه في "سننه"[٤] قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، به بلفظه.

وأخرجه البيهقي في "السنن الكبرى"[٥]، وفي "معرفة السنن والآثار"[٦] والبغوي في "شرح السنة"[٧] كلاهما من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، به بلفظه.

وقال البغوي عقبه: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ.

وأخرجه الترمذي في "سننه"[٨] قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، وَهَنَّادٌ، قَالاَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، به بلفظه.

وقال الترمذي عقبه: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وأخرجه العقيلي في "الضعفاء"[٩] قال: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا

---

(١) "البَرَاجِم": هِيَ العُقَد الَّتِي فِي ظُهُورِ الْأَصَابِعِ يَجْتمع فِيهَا الوَسَخ، الْوَاحِدَةُ بُرْجُمَة بِالضَّمِّ. النهاية في غريب الحديث١/١١٣.

(٢) انتِقاص البَوْل بِالْمَاءِ إِذَا غَسَل المَذاكِير بِهِ. وَقِيلَ: هُوَ الانْتِضاح بِالْمَاءِ. النهاية في غريب الحديث ٥/١٧٠.

(٣) "المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم" كتاب الطارة- باب الاستنجاء"١/٣١٨- برقم٦٠٤.

(٤) "سنن ابن ماجه" أبواب الطهارة وسننها- باب الطهارة"١/١٩٥- برقم٢٩٣.

(٥) "السنن الكبرى" كتاب الطهارة- باب الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ السِّوَاكَ سَنَةٌ لَيْسَ بِوَاجِبٍ"١/٣٦- برقم١٥٦.

(٦) "معرفة السنن والآثار" كتاب الطهارة- باب الأخذ من الشوارب"١/٤٤٢- برقم١٢٧٩.

(٧) "شرح السنة للبغوي" كتاب الطهارة- باب السواك" ١/٣٨٩- برقم٢٠٥.

(٨) "سنن الترمذي" أبواب الأدب- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْلِيمِ الأَظْفَارِ"٤/٣٨٨- برقم٢٧٥٧.

(٩) "الضعفاء الكبير للعقيلي"(ت/ مصعب بن شيبة)٤/١٩٧- برقم١٧٧٥.

زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قال حدثنا وكيع، به بمثله إلاَّ أنه لم يذكر السواك.

وأخرجه أبو عوانة في "مستخرجه"(١) قال: حدثنا أحمد بن محمد بن أبي رجاء المصيصي.

وأخرجه أبو داود في "سننه"(٢) قال: حدَّثنا يحيي بنُ مَعِينٍ.

ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في "السنن الصغرى"(٣).

وأخرجه ابن حزيمة في "صحيحه"(٤) قال: نا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى.

ومن طريق ابن خزيمة أخرجه أبو نعيم في "المستخرج"(٥).

وأخرجه أحمد في "مسنده"(٦).

وأخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده"(٧) وعنه النسائي في "المجتبى"(٨)، وفي "الكبرى"(٩).

وأخرجه البيهقي في "شعب الإيمان"(١٠) من طريق إسحاق بن راهويه.

وأخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار"(١١) قال: حَدَّثَنَا فَهْدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ

---

(١) "مستخرج أبي عوانة" كتاب الإيمان- إيجاب حلق العانة وقص الشارب وتقليم الأظفار ونتف الإبط، والتوقيت فيها ومنه الختان والسواك وغسل البراجم وانتقاص الماء"١٦٣/١- برقم٤٧٢.

(٢) "سنن أبي داود" كتاب الطهارة"- باب السواك من الفطرة"٣٩/١- برقم٥٣.

(٣) "السنن الصغرى" كتاب الطهارة- بَابُ السِّوَاكِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ مِمَّا يَكُونُ نَظَافَةً"٤١/١- برقم٨٢.

(٤) "صحيح ابن خزيمة" كتاب الوضوء - بَابُ تَسْمِيَةِ الِاسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ فِطْرَةٌ"٤٧/١- برقم٨٨.

(٥) "المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم" كتاب الطهارة- باب الاستنجاء"٣١٨/١- برقم٦٠٤.

(٦) "مسند أحمد"(م/مسند الصديقة عائشة بنت الصديق -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-)٥٠٧/٤١- برقم٢٥٠٦٠.

(٧) "مسند إسحاق بن راهويه" (مسند عائشة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-)٧٩/٢- برقم٥٤٧.

(٨) "السنن الصغرى للنسائي" كتاب الزينة- باب من السنن الفطرة"١٢٦/٨- برقم٥٠٤٠.

(٩)"السنن الكبرى للنسائي" كتاب الزينة- باب من السنن الفطرة"٣٠٩/٨- برقم٩٢٤١.

(١٠) "شعب الإيمان للبيهقي" كتاب الطهارات- باب فضل الوضوء"٢٧٢/٤- برقم٢٥٠٥.

(١١) "شرح مشكل الآثار "بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي هِيَ الْفِطْرَةُ فِي

عبد الْحَمِيدِ.

وأخرجه الدارقطني في "سننه"[١] قال: نا مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْحَسَّانِيُّ.

وقال الدارقطني عقبه: رَوَاهُ خَارِجَةُ، عَنْ زَكَرِيَّا، وَقَالَ: «وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ يَعْنِي الِاسْتِنْجَاءَ بِالْمَاءِ». تَفَرَّدَ بِهِ مُصْعَبُ بْنُ شَيْبَةَ، وَخَالَفَهُ أَبُو بِشْرٍ، وَسُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، فَرَوَيَاهُ عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ، قَوْلَهُ غَيْرَ مَرْفُوعٍ.

وأخرجه أبو يعلى في "مسنده"[٢] قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ- هو ابن أبي إسرائيل-.

ثمانيتهم (أحمد بن محمد بن أبي رجاء المصيصي، ويحيي بنُ مَعِينٍ، ويُوسُفُ بْنُ مُوسَى، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ويَحْيَى بْنُ عبد الْحَمِيدِ، ومُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْحَسَّانِيُّ، وإِسْحَاقُ ابن أبي إسرائيل) عن وكيع بن الجراح، عن زكريا بن أبي زائدة، به بمثله، إلاَّ أنه عند إسحاق بن راهويه، وابن خزيمة، والبيهقي في الشعب، والنسائي حدث تقديم وتأخير في عد الخصال، وعند أبي عوانة في المستخرج قال: عشر من السنة بدلا من الفطرة، وذكر الاستنثار بدل الاستنشاق.

وتابع وكيعًا في روايته عن زكريا بن أبي زائدة يحيى بن زكريا بن أبي زائدة.

أخرجها الإمام مسلم في "صحيحه"[٣] قال: وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو كُرَيْبٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ أَبُوهُ وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ.

وتابع وكيعًا ويحيى في روايتهما عن زكريا بن أبي زائدة عبد الله بن نمير، ومحمدُ بن بشر.

الْأَبْدَانِ، أَوْ مِنَ الْفِطْرَةِ"٢/١٦٦- برقم٦٨٥.

(١) "سنن الدارقطني "كتاب الطهارة- بَابُ السُّنَنِ الَّتِي فِي الرَّأْسِ وَالْجَسَدِ"١/١٦٥- برقم٣٥١.

(٢) "مسند أبي يعلى"(م/عائشة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -)٨/١٤- برقم٤٥١٧.

(٣) "صحيح مسلم" كتاب الطهارة- باب خصال الفطرة" ١/٢٢٣- برقم٢٦١.

أخرجها ابن حزيمة في "صحيحه"(١) قال وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، نا عبد اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، وَحَدَّثَنَا عبد ةُ بْنُ عبد اللَّهِ الْخُزَاعِيُّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا وَهُوَ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، نا مُصْعَبُ بْنُ شَيْبَةَ، به بمثله، سوى تقديم وتأخير في عد الخصال.

وقال ابن خزيمة عقبه: قَالَ عبدةُ فِي حَدِيثِهِ: «وَالْعَاشِرَةُ لَا أَدْرِي مَا هِيَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَضْمَضَةَ» وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنُ رَافِعٍ الْعَاشِرَةَ، وَلَا سُفْيَانُ وَلَا شَكَّ ".

تخريج الوجه الثاني: (سليمان التيمي، و أبو بشر جعفر بن إياس، عن طلق بن حبيب مقطوعاً)

أما رواية سليمان التيمي فقد أخرجها النسائي في "السنن الصغرى"(٢)، وفي "الكبرى"(٣) قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عبد الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ طَلْقًا يَذْكُرُ: " عَشْرَةٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: السِّوَاكُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَأَنَا شَكَكْتُ فِي الْمَضْمَضَةِ ".

وأما متابعة أبي بشر لسليمان التيمي في روايته عن طلق: فأخرجها النسائي في "السنن الصغرى"(٤)، وفي "الكبرى"(٥) قال: أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ قَالَ: "عَشْرَةٌ مِنَ السُّنَّةِ: السِّوَاكُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَالْمَضْمَضَةُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَتَوْفِيرُ اللِّحْيَةِ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَنَتْفُ الْإِبْطِ، وَالْخِتَانُ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ وَغَسْلُ الدُّبُرِ " قَالَ أَبُو عبد الرَّحْمَنِ: «وَحَدِيثُ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ وَجَعْفَرِ بْنِ إِيَاسٍ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ مِنْ حَدِيثِ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، وَمُصْعَبٌ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ».

وأخرجها الدارقطني في "العلل"(٦) معلقاً فقال بعد ذكره للوجه الأول من رواية

---

(١) "صحيح ابن خزيمة" كتاب الوضوء- بَابُ تَسْمِيَةِ الِاسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ فِطْرَةٌ" ١/٤٧- برقم٨٨.
(٢) "السنن الصغرى للنسائي" كتاب الزينة- باب من السنن الفطرة" ٨/١٢٦- برقم٥٠٤١.
(٣) "السنن الكبرى للنسائي" كتاب الزينة- باب من السنن الفطرة" ٨/٣٠٩- برقم٩٢٤٢.
(٤) "السنن الصغرى للنسائي" كتاب الزينة- باب من السنن الفطرة" ٨/١٢٦- برقم٥٠٤٢.
(٥) "السنن الكبرى للنسائي" كتاب الزينة- باب من السنن الفطرة" ٨/٣١٠- برقم٩٢٤٣.
(٦) "علل الدارقطني" ١٤/٨٩- مسألة رقم (٣٤٤٣).

مصعب بن شيبة: وخالفه سليمان التيمي، وأبو بشر جعفر بن إياس؛ فروياه عن طلق بن حبيب، قال: كان يقال: عشر من الفطرة."

المطلب الثاني
دراسة الأسانيد

دراسة إسناد الوجه الأول: مصعب بن شيبة، عن طلق بن حبيب، عن ابن الزبير -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- **، عن عائشة** -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-**:**

أكتفي في دراسة إسناد الوجه الأول بإخراج الإمام مسلم له في "صحيحه" ولكن سأقوم بترجمة مصعب بن شيبة لأنه محل الخلاف.

تحقيق القول في ترجمة مصعب بن شيبة:

هو: مصعب بْن شَيْبَة بْن جبير بن شَيْبَة بْن عُثْمَان بْن أَبي طلحة بن عبد العزى بن عثمان بن عبد الدار القرشي العبد ي المكي الحجبي(١).

روى عن: أبيه شَيْبَة بْن جبير، وطلق بْن حبيب، وأبي حبيب بْن يَعْلَى بْن منية، وغيرهم.

رَوَى عَنه: ابنه زرارة بْن مصعب، وزكريا بْن أَبي زائدة، وعبد الملك بن جُرَيج، وغيرهم.

اختلفت أقوال النقاد في مصعب بن شيبة تعديلاً وتجريحًا:

أولاً: أقوال المعدلين:

أ- التعديل القولي: قَال يحيى بْن مَعِين: ثقة(٢). وَقَال العجلي: مكي ثقة(٣). ووثقه البيهقي حيث قَالَ فِي «خلافياته»(٤) بعد تخريج حديث من رواية مصعب بن شيبة: رُوَاة

(١) الحَجبيّ: بفتح الحاء المهملة والجيم وكسر الباء المنقوطة، هذه النسبة إلى حجابة البيت المعظم وهم جماعة من بنى عبد الدار وإليهم حجابة الكعبة ومفتاحها، والنسبة إليها حجى. الأنساب للسمعاني ٧٠/٤.

(٢) الجرح والتعديل ٣٠٥/٨.

(٣) معرفة الثقات للعجلي٢٨٠/٢.

(٤) مختصر خلافيات البيهقي٤٠٨/١.

هَذَا الحَدِيث كلهم ثِقَات؛ فَإِن طلق بن حبيب وَمصْعَب بن شيبَة قد أخرج مُسلم بن الْحجَّاج وَجَمَاعَة حَدِيثهمَا فِي الصَّحِيح وروي عن (أبي كريب، عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة) عن أبيه بهذا الإسناد بعينه حديث «عشر من الفطرة» وسائر رواته متفق عليهم. وقال الشيخ أحمد شاكر: مصعب بن شيبة ثقة[١]. وقال الذهبي في "الضعفاء": وثق، وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح": حديثه حسن[٢]. وقال المباركفوري: في إسناده مصعب بن شيبة وهو مختلف فيه. [٣]

ب- التعديل الضمني: عدَّله ضمنيًا الإمام مسلم حيث أخرج له هذا الحديث في صحيحه، وكذلك ابن خزيمة حيث أخرج له في "صحيحه" وكذلك الترمذي صحح له مع الغرابة في غير هذا الحديث[٤]، وأبو عوانة حيث أخرج له في المستخرج على مسلم، والحاكم حيث أخرج له في صحيحه وقال عَقِبَه: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي[٥]، والبغوي حيث قال عقب تخريجه لحديث الباب: إسناده صحيح. وبدر الدين العيني في "نخب الأفكار"[٦] حيث قال عقب هذا الحديث: إسناده صحيح، وقال الذهبي وثق كما تقدم، ورمز له السيوطي في "الجامع الصغير[٧] بالصحة.

ثانيًا: أقوال المجرحين:

قال أحمد بْن حنبل: روى أحاديث مناكير[٨].

---

(١) مسند أحمد تحقيق الشيخ أحمد شاكر٢/٣٦٤.

(٢) فتح الباري لابن حجر ١٠/٣٣٧.

(٣) "تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي"٢/٣٤٢.

(٤) "سنن الترمذي" ٥/١١٩- برقم٢٨١٣ فقال الترمذي عقبه: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ»

(٥) "المستدرك على الصحيحين للحاكم "كتاب معرفة الصحابة٣/١٥٩- برقم٤٧٠٧. قال الحاكم عقب هذا الحديث: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. تعليق الذهبي في التلخيص: على شرط البخاري ومسلم.

(٦) نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار"١٣/١٦٩.

(٧) "الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير"١/٩٢.

(٨) الضعفاء الكبير للعقيلي٤/١٩٦.

وقال أبو داود: مصعب ضعيف [١]. وَقَال أَبُو حاتم: لا يحمدونه، وليس بقوي[٢]. وَقَال النَّسَائي: مصعب منكر الحديث[٣]. وَقَال في موضع آخر: فِي حديثه شيء[٤]. وَقَال الدَّارَقُطنِيّ: ليس بالقوي ولا بالحافظ[٥]، وَقَال في موضع آخر: ضعيف[٦]، وَقَال أيضا: منكر الحديث قاله النسائي[٧]، وَقَال ابن عدي تكلموا في حفظه [٨]. وقال الذهبي في "الضعفاء": وثق[٩]، وقال في "الكاشف": فيه ضعف[١٠]، وَقَال ابن حجر في "التقريب": لين الحديث من الخامسة. [١١]

---

(١) سنن أبي داود ٧٥/٥.

(٢) الجرح والتعديل ٣٠٥/٨.

(٣) "السنن الصغرى للنسائي"١٢٦/٨.

(٤) "تهذيب الكمال"٣٣/٢٨.

(٥) "سنن الدارقطني"٢٠٢/١.

(٦)"سنن الدارقطني"٢٤٣/١.

(٧) الإلزامات والتتبع للدارقطني صـ٣٤٠.

(٨) "تهذيب التهذيب"١٦٢/١٠.

(٩) المغني في الضعفاء ٦٦٠/٢

(١٠) الكاشف ٢٦٧/٢.

(١١) تقريب التهذيب صـ٥٣٣.

بقية رجال الإسناد عند ابن أبي شيبة وهو المبدوء به في التخريج:

١- وكيع هو: وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي.

خلاصة حاله: ثقة حافظ. ينظر/ الجرح والتعديل٣٧/٩، تهذيب الكمال٤٦٢/٣٠، التقريب صـ٥٨١.

٢- زكريا بن أَبي زائدة، واسمه خالد بْن ميمون أبويحيى الكوفي.

خلاصة حاله: ثقة وكان يدلس وسماعه من أبي إسحاق بأخرة. تهذيب الكمال٣٦٢/٩، التقريب صـ٢١٦.

٣- طلق هو: طلق بن حبيب العنزي - بالعين والنون - البَصْرِيّ.

خلاصة حاله: ثقة ستأتي ترجمته مفصلة في الوجه الثاني.

٤- ابن الزبير -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- هو: عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي، هو أحد العبادلة، وأحد الشجعان من الصحابة وأحد من ولى الخلفة منهم، وحفظ عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وهو صغير. الاستيعاب ٩٠٥/٣، أسد الغابة٢٤١/٣.

=

خلاصة حاله : ثقة له مناكير على ما تقدم من توثيق الأكثرية له صراحة وضمنيًا، وقول الذهبي فيه ضعف[١] مدفوع بقوله وثق، وبموافقته للحاكم في تصحيح حديث مصعب بن شيبة، وقول الحافظ ابن حجر: لين الحديث مدفوع بقوله في "الفتح" حديثه حسن.[٢]

والذي يتضح أن كل من أنكر هذا الحديث كان ذلك بسبب مخالفته لسليمان التيمي، وجعفر بن إياس لهذا الحديث لأنهما ثقتان فلذلك غالب أقوال من تكلم فيه قالوا: أنه منكر الحديث، والحال أنه ثقة وتدفع مخالفته لسليمان التيمي، وجعفر بن إياس مع ثقتهما أنهما يرسلان كما سيأتي بيان ذلك.

دراسة إسناد الوجه الثاني(المقطوع) - عند النسائي في "السنن الصغرى":

١- **محمد بن عبد الأعلى** هو: محمد بن عبد الأعلى الصنعاني[٣] القيسي[٤]، أَبُو عبد اللَّه البَصْرِيّ.

٥- عائشة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- هي: عائشة بنت أبي بكر الصديق -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، زوج النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. الاستيعاب٤/١٨١٨، أسد الغابة٧/١٨٦.

(١) كلام الذهبي يوهم التناقض حيث قال مرة وثق ومرة قال فيه ضعف وهذا ليس هو متناقض وإنما يشير بقوله وثق على من وثقه كما تقدم في الترجمة، وبقوله فيه ضعف يشير إلى من ضعفه كما سبق وبهذا كأنما يشير إلى أن الرجل مختلف فيه.

(٢) وكذلك قول الحافظ ابن حجر يوهم التناقض إذ قال في التقريب لين وقال في الفتح حديثه حسن، وكأن الحافظ ابن حجر قال أولاً: لين الحديث ثم تبين له بعد ذلك أنه حسن الحديث فقال: حديثه حسن.

(٣) الصَّنْعاني: بفتح الصاد المهملة وسكون النون وفتح العين ٢٧٤/ ألف المهملة/ والنون بعد الألف، هذه النسبة إلى صنعاء وصنعاء: موضعان أحدهما باليمن، وهي العظمى، وأخرى قرية بالغوطة من دمشق. معجم البلدان٣/٤٢٦، الأنساب للسمعاني٨/٣٣٠.

(٤) القَيسي: بفتح القاف وسكون الياء وكسر السين، هَذِه النِّسْبَة إِلَى قيس بن ثَعْلَبَة بن عكابة بن صَعب بن عَليّ بن بكر ابْن وَائِل عرف بهَا جمَاعَة مِنْهُم روح بن عبَادَة بن الْعَلَاء بن حسان بن عَمْرو أَبُو مُحَمَّد الْقَيْسِي الْبَصْرِيّ وَإِلَى قيس عيلان بن مُضر. الأنساب للسمعاني١٠/٥٣٨، اللباب في تهذيب الأنساب٣/٦٩.

رَوَى عَن: إِسْمَاعِيل بْن علية، وسفيان بْن عُيَيْنَة، والمعتمر بن سليمان، وغيرهم.

رَوَى عَنه: مسلم، وأَبُو داود، والنسائي، وغيرهم. (١)

قال أَبُو زُرْعَة، وأَبُو حَاتِم: ثقة. (٢) وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب "الثقات"(٣). وَقَال النَّسَائي: لا بأس به. (٤) وَقَال ابن حجر في "التهذيب "(٥): قال النَّسَائي في أسماء شيوخه: كتبنا عنه وأثنى عليه خيرًا، وَقَال في "التقريب": ثقة. مات بالبصرة سنة خمس وأربعين ومئتين. (٦)

خلاصة حاله : ثقة.

٢- المعتمر هو: هو معتمر بن سليمان بن طرخان التَّيْمِيُّ، أبو محمد البصري.

روى عن أبيه، وعُبَيد اللَّهِ بْنِ عُمَر، وأيوب السختياني، وغيرهم.

وروى عنه: الثوري، والعَبَّاسُ بنُ الوَلِيْدِ البَاهِلِيُّ، ومحمد بن علي الصنعاني، وغيرهم.

قال ابن معين (٧)، والعجلي: ثقة(٨). وقال أبو حاتم: ثقة صدوق(٩). وقال ابن سعد: كان ثقة. (١٠) وقال أحمد بن حنبل: ما كان أحفظ معتمر بن سليمان، قلَّ ما كنا نسأله عن شيء إلاَّ عنده فيه شيء. (١١) وذكره ابن حبان في «الثقات». (١٢) وقال: يحيى

(١) تهذيب الكمال٢٥/٥٨١- ٥٨٢.
(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم٨/١٦.
(٣) الثقات لابن حبان٩/١٠٤.
(٤) تهذيب التهذيب ٩/٢٨٩.
(٥) تهذيب التهذيب ٩/٢٨٩.
(٦) تقريب التهذيب ص٤٩١.
(٧) الجرح والتعديل٨/٤٠٢.
(٨) "ثقات العجلي٢/٢٦٨.
(٩) الجرح والتعديل٨/٤٠٢.
(١٠) "الطبقات الكبرى لابن سعد٧/٢١٣.
(١١) "تهذيب التهذيب١٠/٢٠٤.
(١٢) الثقات لابن حبان٧/٥٢١- ٥٢٢.

بن سَعِيد: إذا حدثكم المعتمر بن سُلَيْمان بشيءٍ فاعرضوه فإنه سيئ الحفظ. ونقل ابن دحية، عن ابن مَعِين أنه قال: ليس بحجة. (١) وَقَال ابن خراش: صدوق يخطئ من حفظه، وإذا حدث من كتابه فهو ثقة. (٢) وقال الذهبي في "الكاشف"(٣): كان رأسًا في العلم والعبادة كأبيه. وَقَال الذهبي في " الميزان": هو ثقة مطلقًا. (٤) وقال ابن حجر: ثقة. مات سنة سبع وثمانين ومئة. (٥)

خلاصة حاله : أنه ثقة.

٣- أبيه هو: هو سليمان بن طرخان التَّيْمِيّ، أبو المعتمر الْبَصْرِيّ.

رَوَى عَن: أَنَس بْن مَالِك، وثابت البناني، وطلق بن حبيب، وغيرهم.

ورَوَى عَنه: ابنه معتمر، وشُعْبَة، وعيسى بن يونس، وغيرهم.

قال شُعْبَة شك ابن عون، وسليمان التَّيْمِيّ يقين(٦). وقال عبد الله بن أَحْمَد عن أبيه: ثقة وهو في عثمان أحب إليَّ من عاصم الأحول(٧). وقال ابن مَعِين(٨)، والنَّسَائِيّ،(٩) والْعِجْلِيّ: ثقة(١٠)، وزاد الْعِجْلِيّ: فكان من خيار أهل البصرة. وقال ابن سَعْد: كان ثقة كثير الحديث، وكان من العباد المجتهدين، وكان يصلي الليل كله بوضوء عشاء الآخرة(١١).

---

(١) الميزان٢/٢٧٩.
(٢) "تهذيب التهذيب١٠/٢٠٤.
(٣) الكاشف للذهبي٢/٢٧٩.
(٤) الميزان٢/٢٧٩.
(٥) التقريب ص٥٣١.
(٦) تهذيب الكمال١٢/٨.
(٧) "الجرح والتعديل"٤/١٢٥.
(٨) المصدر السابق.
(٩) "تهذيب الكمال"١٢/٨.
(١٠) "ثقات العجلي١/٤٣٠.
(١١) الطبقات الكبرى٧/١٨٨.

وقال الثَّوْرِيّ: حفاظ البصرة ثلاثة فذكره فيهم[١]. وقال ابن حِبَّان في الثِّقَات: كان من عُباد أهل البصرة وصالحيهم ثقةً وإتقاناً وحفظاً وسنةً[٢]. وقال ابن حجر في "التقريب[٣]: ثقة عابد. وذكره في "طبقات المدلسين" في المرتبة الثانية وقال: وكان فاضلاً وصفه النسائي وغيره بالتدليس. [٤]

قَالَ أبو زرْعَة: لم يسمع من عِكْرِمَة شَيْئًا، وَقَالَ أبو حَاتِم: لَا أعلمهُ سمع من سعيد بن الْمسيب شَيْئًا، وَقَالَ أبو أحْمَد بن عدي: لَا نَحْفَظ لَهُ عَن حميد الطَّوِيل شَيْئًا.[٥]

خلاصة حاله: ثقة عابد مدلس من الثانية، وروايته عن عكرمة، وسعيد بن المسيب، وحميد الطويل مرسلة، ولكن لم يذكر أنه أرسل عن شيخه الذي في الإسناد.

٤- طلق هو: طلق بن حبيب العنزي[٦] - بالعين والنون - البَصْرِيّ.

رَوَى عَن: أنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وعبد اللَّهِ بن الزبير، وغيرهم.

رَوَى عَنه: أيوب السختياني، وسُلَيْمان بن طرخان، ومصعب بن شَيْبَة، وغيرهم[٧].

قال العجلي: بصري ثقة.[٨] وَقَال ابن سعد: كان مرجئًا[٩]، وكَانَ ثقة إن شاء اللَّه.[١٠]

---

(١) "الجرح والتعديل"١٢٥/٤.

(٢) "الثقات لابن حبان"٣٠٠/٤.

(٣) التقريب ص٢٨٦.

(٤) طبقات المدلسين ص٣٣.

(٥) "جامع التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص١١٨

(٦) (العنزي) - بفتح العين المهملة والنون وكسر الزاي، هذه النسبة إلى عنزة، وهو حي من ربيعة، وهو عنزة بن أسد بن ربيعة ابن نزار بن معد بن عدنان. الأنساب للسمعاني٣٩١/٩.

(٧) "تهذيب الكمال"٤٥١/١٣- ٤٥٢.

(٨) ثقات العجلي٤٨٢/١.

(٩) الإرجاء: بمعنى التأخير، يقال: أرجيته، وأرجأته إذا أخرته، وإنما سموا مرجئة: لأنهم أخروا العمل عن الإيمان. وغالب المرجئة من المتقدمين كانوا على إرجاء أهل السنة وهو قول مرجئة الفقهاء - كأبي أبي حنيفة- أن الإيمان قول واعتقاد، وأما الأعمال فغير داخلة فيه. وأما حكم مرتكب الكبيرة عندهم فهو موافق لمذهب أهل السنة. بتصرف من الفرق بين الفرق ١٩٠/١، وفتح الباري لابن حجر١٨٧/١.

(١٠) الطبقات الكبرى١٦٩/٧.

وسئل أبو زُرْعَة عَن طلق بن حبيب فقال: كوفي سمع من ابن عباس وهو ثقة ولكن كان يرى الارجاء، وقال طاووس كان طلق ممن يخشى الله تعالى، وقال أبو الحسن الكوفي: مكي تابعي ثقة كان من أعبد أهل زمانه(١). وقال أبو حاتم: صدوق في الحديث، وكان يرى الإرجاء.(٢) وذَكَره البخاري في "الضعفاء الصغير" وَقَال: يرى الارجاء وهو صدوق في الحديث.(٣) وَقَال: العلائي في "المراسيل": عن عُمَر مرسل.(٤) وذكره ابنُ حِبَّان في "الثقات" وَقَال: كان عابدًا مرجئًا.(٥) وقال الذهبي: العابد، من صلحاء التابعين إلاَّ أنه كان يرى الإرجاء، وقل ما روى(٦). وَقَال ابن حجر في "التهذيب": قال أبو بكر البزار في مسنده: لا نعلمه سمع من أبي ذر شيئًا(٧). وَقَال أبو الفتح الأزدي: كان داعية إلى مذهبه تركوه.(٨) وَقَال في "التقريب": صدوق عابد رمي بالارجاء مات دون المائة بعد التسعين.(٩) وقال مغلطاي: ولما ذكره أبو العرب في جملة الضعفاء قال: لم ينقم عليه غير الإرجاء فقط ولم يطعن عليه بكذب ولا ضعف في الرواية فيما علمت. (١٠)

خلاصة حاله: أنه ثقة، ومن أنزله عن ذلك كان بسبب الإرجاء، ولم يؤخذ عليه غيره، وقول الأزدي لم يتابع عليه فضلاً على أنه لا يعتد به أصلًا فهو متكلم فيه!!.

دراسة إسناد متابعة جعفر بن إياس لسليمان التيمي في روايته عن طلق على هذا الوجه- عند النسائ في "الصغرى-":

---

(١) إكمال تهذيب الكمال٧/٩١.
(٢) الجرح والتعديل٤/٤٩٠.
(٣) التاريخ الصغير للبخاري صـ٦٢.
(٤) جامع التحصيل صـ٢٠٢.
(٥) الثقات لابن حبان٤/٣٩٦.
(٦) الميزان٢/٣٤٥.
(٧) التهذيب ٥/٣١.
(٨) المصدر السابق.
(٩) التقريب صـ٢٨٣.
(١٠) " إكمال تهذيب الكمال٧/٩١.

١- قُتَيْبَة: هو قُتَيْبَة بْن سَعِيد بْن جَمِيل بْن طَرِيف بْن عبد الله الثَّقَفِيّ[١] مولاهم، أبو رجاء البَغلانيّ[٢].

روى عن: إسماعيل بن جعفر، وأبي عوانة الوضاح بن عبد اللَّهِ، والليث بن سعد، وغيرهم.

وروى عنه: البخاري، وأبو داود، والنسائي، وغيرهم. [٣]

قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي: ثقة[٤]، وزاد النسائي: صدوق، قال مسلمة بن قاسم: خراساني ثقة. وَقَال ابن القطان الفاسي: لايعرف له تدليس،[٥] وقال ابن خراش: صدوق[٦]، وقال الذهبي: شَيْخُ الإِسْلاَمِ، المُحَدِّثُ، الإِمَامُ، الثِّقَةُ، الجَوَّالُ، رَاوِيَةُ الإِسْلاَمِ.[٧]، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، توفى سنة أربعين ومائتين. [٨]

خلاصة حاله: ثقة ثبت كما قال الحافظ ابن حجر.

٢- أبو عوانة هو: هو الْوَضَّاحِ بْنِ عبد الله الْيَشْكُرِيّ[٩]،أَبُو عَوَانَة الْوَاسِطِيّ

---

(١) الثَّقَفِيّ: بفتح الثاء المثلثة والقاف والفاء، هذه النسبة إلى ثقيف. ينظر: الأَنَساب للسمعاني: (٤٠١/٩).

(٢) البَغْلانى: بفتح الباء المنقوطة بواحدة وسكون الغين المعجمة وفي آخرها النون، هذه النسبة الى بغلان وهي بلدة بنواحي بلخ. ينظر: الأَنَساب للسمعاني: (٤٠١/٩).

(٣) تهذيب الكمال ٥٢٣/٢٣ – ٥٣٧.

(٤) الجرح والتعديل١٤٠/٧.

(٥) تهذيب التهذيب٣٦١/٨.

(٦) "تاريخ بغداد"٤٨١/١٤.

(٧) سير أعلام النبلاء١٣/١١.

(٨) التقريب ٤٥٤.

(٩) اليَشْكُريّ: بفتح الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وسكون الشين المعجمة وضم الكاف وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى يشْكر بن وَائِل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دعمى بن جديلة ابْن أَسد بن ربيعَة وَهُوَ أَخُو بكر وتغلب ابْني وَائِل وَقيل هُوَ يشْكر بن بكر بن وَائِل وَهُوَ أصح ينظر: اللباب في تهذيب الأنساب٤١٣/٣.

الْبَزَّاز[١].

رَوَى عَن: أيوب السختياني، وإسماعيل بن سالم، ومنصور بن المعتمر، وغيرهم.

وروى عَنه: خالد بن خداش، ومسدد بن مسرهد، وقتيبة بن سعيد، وغيرهم. [٢]

قال العجلي: بصري ثقة. [٣] وقَال عبد الرحمن بْن مهدي: كتاب أبي عوانة أثبت من حفظ هشيم. [٤] وسئل أحمد بن حنبل: أَبُو عوانة أثبت أو شَرِيك؟ قال: إذا حدث أَبُو عوانة من كتابه فهو أثبت، وإذا حدث من غير كتابه ربما وهم. [٥] وَقَال أَبُو زُرْعَة: ثقة إذا حدث من كتابه[٦]. وَقَال أَبُو حاتم: كتبه صحيحة، وإذا حدث من حفظه غلط كثيرًا، وهو صدوق، ثقة. [٧] وَقَال أحمد، ويحيى: ما أشبه حديث أبي عوانة بحديث الثوري، وشعبة، وكان أميًا[٨] ثقة[٩]. وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه، وإذا حدث من حفظه ربما غلط. [١٠] قال يعقوب بن شيبة: ثبت

---

(١) البَزّاز: بفتح الباء المنقوطة بواحدة والزايين المعجمتين بينهما ألف، هذه اللفظة تقال لمن يبيع البز وهو الثياب واشتهر جماعة بها من المتقدمين والمتأخرين. ينظر: الأَنَساب للسمعاني (١٩٩/٢).
والذي يتضح أن البزاز والخزاز والقزاز هي نسبة واحدة لدودة القز أو للثياب التي تخرج منها وإنما الناس تختلف لهجاتهم في الحرف الأول. اللباب في تهذيب الأنساب٣٣/٣.

(٢) تهذيب الكمال٤٤١/٣٠-٤٤٨.

(٣) ثقات العجلي٣٤٠/٢.

(٤) الجرح والتعديل٤٠/٩-٤١.

(٥) الجرح والتعديل٤٠/٩-٤١.

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق.

(٨) الأمي: هو الذي لا يقرأ ولا يكتب ومعنى الأمي المنسوب إلى ما عليه جبلته أمه أي لا يكتب، فهو في أنه لا يكتب أمي، لأن الكتابة هي مكتسبة فكأنه نسب إلى ما يولد عليه أي على ما ولدته أمه عليه. لسان العرب٣٤/١٢. وكان أبو عوانة مع سعة علمه، شبه أميّ، يقرأ، ويستعين بمن يكتب له، وكان يقرأ الحديث. ينظر/تذكرة الحفاظ١٧٣/١.

(٩) الجرح والتعديل٤٠/٩-٤١.

(١٠) تهذيب التهذيب١١٧/١١.

صالح الحفظ، صحيح الكتاب.[١] وقال الذهبي في "السير": الحافظ الثبت محدث البصرة [٢]، وقال في "الكاشف": ثقة متقن لكتابه. [٣] قال ابن حجر: ثقة ثبت. مات سنة خمس أو ست وسبعين، ومائة. [٤]

خلاصة حاله : ثقة ثبت كما قال الحافظ.

٣- أبو بشر هو: هو جعفر بن إياس وهو بن أبي وَحْشِيَّة اليشكري، أبو بشر الواسطي البصري.

روى عن مجاهد، وطلق بن حبيب، وعامر الشعبي، وغيرهم.

وروى عنه شعبة، وهشيم، وأبو عوانة الوضاح بن عبد الله، وغيرهم. [٥]

قَال ابن سعد[٦]، ويحيى بْن مَعِين[٧]، وأبو زُرْعَة، وأَبُو حاتم،[٨] والعجلي[٩]، والنَّسَائي[١٠]: ثقة. وَقَال البرديجي: كان ثقة، وهو من أثبت الناس في سَعِيد بن جبير [١١]. وَقَال أَحْمَد ابْن حنبل: كَانَ شعبة يقول: لم يسمع أَبُو بشر من حبيب بْن سالم، وكَانَ شعبة يضعف حديث أبي بشر، عن مجاهد وقال ما سمع منه شيئًا. [١٢] وذكره ابن

---

(١) المصدر السابق.
(٢) السير٨/٢١٧- ٢٢٢.
(٣) الكاشف٢/٣٤٩.
(٤) التقريب ص٥٨٠.
(٥) تهذيب الكمال٥/٧- ٩.
(٦) الطبقات الكبرى٧/١٨٨.
(٧) الجرح والتعديل٢/٤٧٣.
(٨) المصدر السابق.
(٩) ثقات العجلي١/٩٩.
(١٠) تهذيب الكمال٥/٧- ٩.
(١١) التهذيب٢/٨٤.
(١٢) جامع التحصيل ص١٥٥.

حبان في "الثقات"[١]. وَقَال ابْن عدي: أرجو إنه لا بأس بِهِ[٢]. وَقَال الذهبي في "الميزان"[٣]: أحد الثقات أورده ابن عدي في كامله فأساء"، وقال في "الكاشف"[٤]: صدوق. وَقَال ابن حجر: ثقة من أثبت الناس في سَعِيد بن جبير، وضعفه شعبة في حبيب بن سالم ومجاهد مات سنة ١٢٥هـ وقيل: بعدها. [٥]

وخلاصة حاله: أنه ثقة، من أثبت الناس في سعيد بن جبير، وضُعِّفَ في بعض شيوخه، كحبيب بن سالم، ومجاهد لأن روايته عنهما مرسلة كما تقدم.

٤- طلق بن حبيب هو: طلق بن حبيب العنزي - بالعين والنون - البَصْرِيّ.

خلاصة حاله: أنه ثقة، ومن أنزله عن ذلك كان بسبب الإرجاء، ولم يؤخذ عليه غيره، وقول الأزدي لم يتابع عليه فضلاً على أنه لا يعتد به أصلًا فهو متكلم فيه!!. تقدم في الوجه الثاني.

(١) "ثقات ابن حبان٦/١٣٣.
(٢) الكامل٢/٣٩١.
(٣) الميزان١/٤٠٢.
(٤) الكاشف ١/٢٩٣.
(٥) التقريب ص١٣٩.

المطلب الثالث

النظر في الخلاف والجمع بين الوجهين

يَتَّضِحُ مِمَّا سَبَقَ مِنْ خلال النَّظر فِي التَّخْرِيجِ وَدِرَاسَة أَحْوَال الرُّوَاةِ أَنَّ هذا الحديثَ مَدارهُ على: **طلق بن حبيب وقد اختلف عنه على وجهين موصولاً مرفوعًا ومقطوعًا.**

الوجه الأول الموصول المرفوع:

يرويه مصعب بن شيبة، عن طلق بن حبيب، عن عبد الله بن الزبير -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، عن عائشة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-، عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- .

الوجه الثاني المقطوع:

يرويه سليمان التيمي، وأبو بشر جعفر بن إياس، عن طلق بن حبيب، قال: كان يقال: عشر من الفطرة... ".

والذي يتضح لديَّ أن الجمع بين الوجهين هو الأولى من الترجيح، ومسلك الجمع على وجهين:

الوجه الأول: هو أن طلق بن حبيب قد وصله تارة على سبيل التحديث، وقاله تارة من قبل نفسه على سبيل الفتوى ولم يوصله، فقد يحدث الراوي بالحديث على سبيل الفتيا والمذاكرة فيقتصر على بعض رواته، وقد يحدث به على سبيل التحديث فيصل الحديث، وإلى هذا جنح الحافظ ابن حجر حيث قال: وَرَجَّحَ النَّسَائِيُّ الرِّوَايَةَ الْمَقْطُوعَةَ عَلَى الْمَوْصُولَةِ الْمَرْفُوعَةِ وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهَا لَيست بعلة فادحة فَإِن راويها مُصعب بن شيبَة وثقة ابن مَعِينٍ وَالْعِجْلِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَلَيَّنَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو حَاتِمٍ وَغَيْرُهُمَا فَحَدِيثُهُ حَسَنٌ وَلَهُ شَوَاهِدُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وَغَيْرِهِ فَالْحُكْمُ بِصِحَّتِهِ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ سَائِغٌ وَقَوْلُ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ سَمِعْتُ طَلْقَ بْنَ حَبِيبٍ يَذْكُرُ عَشْرًا مِنَ الْفِطْرَةِ يُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَذْكُرُهَا مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ عَلَى ظَاهِرِ مَا فَهِمَهُ النَّسَائِيُّ وَيُحْتَمَلُ

أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَذْكُرُهَا وَسَنَدَهَا فَحَذَفَ سُلَيْمَانُ السَّنَدَ... ". [١]

الوجه الثاني: أن التقصير في وصل السند قد وقع من سليمان التيمي أو جعفر بن إياس وهذا ليس ببعيد فقد ينشط الراوي أحيانًا فيصل الحديث، ويصيبه الكسل أحيانًا فيُقَصر بالحديث، وإلى هذا جنح أيضًا الحافظ ابن حجر حيث قال: وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَذْكُرُهَا وَسَنَدَهَا فَحَذَفَ سُلَيْمَانُ السَّنَدَ. " [٢]

ويؤيد ذلك أن سليمان التيمي، وجعفر بن إياس قد ذكرهما العلماء في كتب المراسيل فهما يرسلان كما تقدم بيان ذلك.

(١) "فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر" ١٠/٣٣٧.

(٢) "فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر" ١٠/٣٣٧.

المطلب الرابع

قرائن الجمع بين الوجهين والحكم على الحديث

وقد جمعت بين الوجهين لما يلي من القرائن:

القرينة الأولى: تعارض أقوال الأئمة في الترجيح بين الوجهين:

فقد رجح الوجه الأول الموصول صراحة بالقول:

١- **الْبَيْهَقِيّ حيث قال فِي «خلافياته» بعد تخريجه لحديث من رواية مصعب بن شيبة:** رُوَاة هَذَا الحَدِيث كلهم ثِقَات؛ فَإِن طلق بن حبيب وَمصْعَب بن شيبَة قد أخرج مُسلم بن الْحجَّاج وَجَمَاعَة حَدِيثهمَا فِي الصَّحِيح وروي عن (أبي كريب، عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة) عن أبيه بهذا الإسناد بعينه حديث «عشر من الفطرة» وسائر رواته متفق عليهم. "(١)

٢- **الإمام البغوي حيث قال عقب تخريجه للرواية الموصولة:** هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ كما تقدم.

٣- **مغلطاي حيث قال على شرح سنن ابن ماجه:** وقيل: الرفع صحيح اعتبارا بتوثيق مصعب عن ابن معين والعجلي وأبن خزيمة لذكره، حديثه هذا في صحيحه"(٢).

٤- **الأثيوبي في شرحه على سنن النسائي حيث قال:** والحاصل أن الأرجح صحة الْحَدِيث متصلاً، مرفوعًا، كما صححه الإمام مسلم -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- تعالى. (٣)

وقد رجح الوجه الموصول بالصنيع (ضمنيًا):

١- **الإمام مسلم** وذلك بإخراجه في "صحيحه" كما تقدم.

٢- **الإمام الترمذي حيث قال عقبه بعد تخريجه:** حديث حسن كما تقدم.

---

(١) مختصر خلافيات البيهقي١/٤٠٨.

(٢) شرح ابن ماجه لمغلطاي١/٦٤.

(٣) "شرح سنن النسائي المسمى «ذخيرة العقبى في شرح المجتبى»٣٧/٣٩٩.

٣- **الإمام ابن خزيمة** وذلك بإخراجه للحديث في صحيحه كما تقدم.

٤- **أبو عوانة** حيث خرجه في المستخرج على صحيح الإمام مسلم كما تقدم.

٥- **الإمام السيوطي:** حيث رمز للحديث بـ صح في الجامع الصغير كما تقدم.

قد رجح الوجه الثاني المقطوع صراحة بالقول:

١- **الإمام النسائي حيث قال بعد تخريجه للوجهين:** وَحَدِيثُ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، وَجَعْفَرُ بْنُ إِيَاسٍ أَوْلَى بِالصَّوَابِ مِنْ حَدِيثِ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، وَمُصْعَبُ بْنُ شَيْبَةَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. (١)

٢- **الدارقطني:** جاء في "العلل"(٢) وسئل عن حديث عبد الله بن الزبير -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، عن عائشة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-، عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: عشر من الفطرة، قص الشارب الحديث. فقال: يرويه طلق بن حبيب، واختلف عنه فرواه مصعب بن شيبة، عن طلق بن حبيب، عن عبد الله بن الزبير -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، عن عائشة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-، عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

وخالفه سليمان التيمي، وأبو بشر جعفر بن إياس؛ فروياه عن طلق بن حبيب، قال: كان يقال: عشر من الفطرة...، وهما أثبت من مصعب بن شيبة وأصح حديثا.

وقد رجح الوجه المقطوع بالصنيع (ضمنيًا):

١- **الإمام أحمد بن حنبل فقال:** مصعب بن شيبة أحاديثه مناكير، منها عشر من الفطرة. (٣)

٢- **العقيلي** حيث ذكر هذا الحديث من مناكير مصعب بن شيبة الحجبي. (٤)

٣- **أبو عبد الله بن منده الأصبهاني حيث قال:** خرجه مسلم وتركه البخاري وهو

---

(١) "السنن الصغرى للنسائي"٨/٣١٠.

(٢) "علل الدارقطني"١٤/٨٩- مسألة رقم (٣٤٤٣).

(٣) شرح ابن ماجه لمغلطاي١/٦٤.

(٤) "الضعفاء الكبير للعقيلي٤/١٩٦.

حديث معلول، رواه التيمي عن طلق مرسلًا[١].

القرينة الثانية: تكافئ الأدلة بين الوجهين:

فالوجه الأول الموصول رواه مصعب بن شيبة وهو ثقة، وأخرج له مسلم في "صحيحه" محتجًا به، وكان ينتقي من حديثه، وقد صحح الحديث جمع من الأئمة كما تقدم ذلك.

وكذلك الوجه الثاني المقطوع فقد رواه عن طلق بن حبيب سليمان التيمي وأبو بشر جعفر بن إياس وهما ثقتان مع ترجيح جمع من الأئمة لهذا الوجه.

الحكم على الحديث:

صحيح لإخراج الإمام مسلم وابن خزيمة له في صحيحهما، ولما تقدم من الدراسة.

(١) شرح ابن ماجه لمغلطاي١/٦٤.

المبحث الثاني
الجواب عن العلتين في الرواية الموصولة المرفوعة
وشواهد الحديث

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول
الرد على العلة الأولى وهي
تضعيفهم للحديث بسبب مصعب بن شيبة

فمصعب بن شيبة ثقة له مناكير كما تقدم في ترجمته، وكان الإمام مسلم ينتقي من حديثه، فلم يخرج له إلاَّ ما كان ضابطًا حافظًا له، كما يطَّرح من أحاديث الثِّقة ما يعلم أنه غلط فيه ويدل على ذلك قوله في نهاية الرواية: قَالَ مُصْعَبٌ: وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَضْمَضَةَ. فهذا يدل على تثبته في الرواية.

وقد أخرج مسلم لمصعب بن شيبة احتجاجًا: قال ابن الملقن: مصعب بن شيبة أخرج له مسلم في «صحيحه» محتجًا به، وكذا باقي السنن الأربعة. (١)

قال ابن تيمية: «وقد يترك - أي البخاريَّ أو مسلماً - من حديث الثِّقة ما علم أنه أخطأ فيه، فيظنُّ من لا خبرة له أنَّ كلَّ ما رواه ذلك الشَّخص يحتجُّ به أصحاب الصَّحيح، وليس الأمر كذلك. فإن معرفة علل الحديث علم شريف يعرفه أئمَّة الفن.»(٢)

وقال أيضاً: «... فإنهم أيضاً يضعِّفون من حديث الثِّقَة الصَّدوق الضَّابط أشياء تبيَّن لهم أنه غلط فيها بأمور يستدلُّون بها، ويسمُّون هذا "علم العلل"، وهو أشرف علومهم، بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط، وغلط فيه، وغلطه قد عُرِفَ». (٣)

وقال ابن القيِّم عند حديث عن مطر الورَّاق: «ولا عيب على مسلمٍ في إخراج

---

(١) "البدر المنير"٢/٥٣٩.

(٢) مجموع الفتاوي ١٨/٤٢.

(٣) مجموع الفتاوي ١٣/٣٥٢- ٣٥٣.

حديثه، لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضَّرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطَّرح من أحاديث الثِّقة ما يعلم أنه غلط فيه، فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع حديث الثِّقة، ومن ضعَّف جميع حديث سيِّء الحفظ. فالأولى طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية طريقة أبي محمد ابن حزمٍ وأشكاله، وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشَّأن، والله المستعان». (١)

قَالَ ابن دقيق العيد: لم يلتفت مسلم لهذا التعليل؛ لأنه قدّم وصل الثقة عنده عَلَى الإرسال(٢).

قَالَ السندي: وَقَدْ يقال فِي تقوية رواية مصعب: إن تثبته فِي الفرق بين ما حفظه، وبين ما شكّ فيه جهةٌ مقويةٌ لعدم الغفلة، ومن لا يُتّهم بالكذب إذا ظهر منه ما يدلّ عَلَى التثبّت، قوِيت روايته. (٣)

وقال البيهقي في "السنن الكبرى: أَخْرَجَ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ حَدِيثَ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ عَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: " عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ " وَتَرَكَ هَذَا الْحَدِيثَ(٤) فَلَمْ يُخْرِجْهُ وَلَا أُرَاهُ تَرَكَهُ إِلَّا

---

(١) زاد المعاد١/٣٥٣.

قلت: فهذا منهج الأئمة المتقدمين أنهم لا يطرحون جميع رواية الراوي بمجرد أنَّ له مناكير أو متكلم فيه؛ بل كانوا ينتقون من حديثه ما كان ضابطًا له، ويؤيد ذلك قول الإمام أحمد في حسين بن قيس حنش: «متروك الحديث، وله حديث واحد حسن» - الكامل لابن عدي (٢١٨/٣).

(٢) الإمام في معرفة أحاديث الأحكام١/٣٩٩.

(٣) "حاشية السيوطي على سنن النسائي"١٢٨/٨.

(٤) هو حديث أخرجه البيهقي "في السنن الكبرى" في "كتاب الطهارة- باب الغسل من غسل الميت"٤٤٨/١ - برقم٤١٣١" من طريق عَبْد اللهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ الزُّبَيْرِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-، تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "الْغُسْلُ مِنْ خَمْسَةٍ: مِنَ الْجَنَابَةِ وَالْحِجَامَةِ وَغُسْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَغُسْلِ الْمَيِّتِ وَالْغُسْلِ مِنْ مَاءِ الْحَمَّامِ.

وأخرجه الإمام أبو داود في "سننه"كتاب الجنائز- باب في الغسل من غسل الميت٢٦١/١- برقم٣٤٨ قال: حدَّثنا عثمان بن أبي شَيبةَ، حدَّثنا محمَّد بن بِشر، حدَّثنا زكريا، حدَّثنا مُصعَب بن شيبة، عن =

طَلق بن حبيب، عن عبد الله بن الزُّبير -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا- عن عائشة -رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا- أنها حدَّثته، أنَّ النبيَّ -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ- كان يَغتَسِلُ مِن أربعٍ: مِنَ الجَنابةِ، ويومَ الجُمُعةِ، ومِنَ الحِجامةِ، ومِن غَسلِ الميت".

قال أبو داود عقبه: حديث مُصعَب ضعيف، فيه خصالٌ ليس العملُ عليه.

دراسة إسناد الحديث عند أبي داود:

١- عثمان بن أبي شيبة هو: عثمان بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن عثمان بن خوستي الْعَبْسِيّ مولاهم، أبو الحسن بن أبي شَيْبَة الْكُوفِيّ.

خلاصة حاله أنه: ثقة حافظ. يُنْظَر: الْجَرْح وَالتَّعْدِيل: ١٦٦/٦- ١٦٧، تَهْذِيب التّهْذِيب: ١٤٩/٧- ١٥١، تَقْرِيب التَّهْذِيب: صـ ٤١٧.

٢- مُحَمَّد بْن بِشْر: هُوَ مُحَمَّد بْن بِشْر بْن الفرافصة بْن الْمُخْتَار الْعَبْدِيّ، أَبُو عَبْد اللَّه الْكُوفِيّ.

خلاصة حاله أنه: ثقة حافظ. ينظر: الثِّقَات لابن حِبَّان: ٤٤١/٧، «تَهْذِيب الْكَمَال»: ٥٢٠/٢٤- ٥٢٣، «تَهْذِيب التَّهْذِيب»:٧٣/٩- ٧٤، تَقْرِيب التَّهْذِيب: (صـ ٤٦٩.

٣- زكريا هو: زكريا بن أَبي زائدة، واسمه خالد بْن ميمون أبويحيى الكوفي.

خلاصة حاله: ثقة مدلس من الثانية وسماعه من أبي إسحاق بأخرة. تهذيب الكمال٣٦٢/٩، التقريب صـ٢١٦. طبقات المدلسين: (٤٧).

٤- مصعب بْن شَيْبَة بْن جبير بن شَيْبَة بْن عُثْمَان بْن أَبي طلحة بن عبد العزى المكي الحجبي

خلاصة حاله: ثقة له مناكير وهذا الحديث من مناكيره. سبقت ترجمته في الوجه الأول.

٥- طلق هو: طلق بن حبيب العنزي - بالعين والنون - البَصْرِيّ.

خلاصة حاله: ثقة. سبقت ترجمته في الوجه الثاني.

٦- عبدالله بن الزبير -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا- هو: عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي، هو أحد العبادلة، وأحد الشجعان من الصحابة وأحد من ولى الخلفة منهم، وحفظ عن النبي -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ- وهو صغير. الاستيعاب٩٠٥/٣، أسد الغابة٢٤١/٣.

٧- عائشة -رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا- هي: عائشة بنت أبي بكر الصديق -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ-، زوج النبي -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ-. الاستيعاب١٨١٨/٤، أسد الغابة١٨٦/٧.

الحكم على هذا الحديث: ضعيف لأن فيه مصعب بن شيبة ثقة له مناكير وهذا الحديث من مناكيره.

قال أبو داود عقبه: حديث مُصعَب ضعيف، فيه خصالٌ ليس العملُ عليه.

وذكر الذهبي في "الميزان"١٢٠/٤ هذا الحديث من مناكيره.

وقال البخاري: حديث عائشة -رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا- في هذا الباب ليس بذاك، وقال الإمام أحمد بن حنبل وعلي

لِطَعْنِ بَعْضِ الْحُفَّاظِ فِيهِ... ". [١]

وقال الزيلعي: وهذا الحديث وإن كان مسلم أخرجه في صحيحه ففيه علتان، ذكرهما الشيخ تقي الدين في الإمام وعزاهما لابن منده: إحداهما: الكلام في مصعب بن شيبة، قال النسائي في سننه: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، ولا يحمدونه. الثانية: أن سليمان التيمي رواه عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير مرسلا[٢] هكذا رواه النسائي في سننه ورواه أيضا عن أبي بشر عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير مرسلا، قال النسائي: وحديث التيمي، وأبي بشر أولى، وأبو مصعب منكر الحديث، انتهى. ولأجل هاتين العلتين لم يخرجه البخاري، ولم يلتفت مسلم إليهما، لأن مصعبا عنده ثقة، والثقة إذا وصل حديثا يقدم وصله على الإرسال. [٣]

قال الحافظ ابن حجر: وَرَجَّحَ النَّسَائِيُّ الرِّوَايَةَ الْمَقْطُوعَةَ عَلَى الْمَوْصُولَةِ الْمَرْفُوعَةِ وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهَا لَيست بعلة فادحة فَإِن راويها مُصعب بن شيبَة وثقة ابن مَعِينٍ وَالْعِجْلِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَلَيَّنَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو حَاتِمٍ وَغَيْرُهُمَا فَحَدِيثُهُ حَسَنٌ وَلَهُ شَوَاهِدُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وَغَيْرِهِ فَالْحُكْمُ بِصِحَّتِهِ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ سَائِغٌ... ". [٤]

وقال السندي في حاشيته على سنن النسائي: قوله ومصعب منكر الحديث رُدَّ بأن مسلمًا روى عنه في الصحيح. [٥]

وقال الشيخ محمد عوامة: مصعب ممن ينتقى حديثه للاختلاف فيه. [٦]

بن المديني: لا يصح في هذا الباب شيء. ينظر/ عون المعبود شرح سنن أبي داود٢/١٠.
تفسير قول أبي داود: فيه خصال ليس العمل عليه: قال بدر الدين العيني: قلت: الخصال هي: الاغتسال من الحجامة، والاغتسال من غسل الميت. شرح سنن أبي داود لبدر الدين العين٦/٩١.

(١) السنن الكبرى" في "كتاب الطهارة- باب الغسل من غسل الميت"١/٤٤٨.
(٢) لم أقف على الرواية المرسلة عن ابن الزبير، وإنما الذي وقفت عليه هي الرواية المقطوعة.
(٣) "نصب الراية للزيلعي"١/٧٦.
(٤) "فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر"١٠/٣٣٧.
(٥) حاشية السندي على سنن النسائي٨/١٢٨.
(٦) مصنف ابن أبي شيبة تحقيق الشيخ محمد عوامة١/٣٨٣.

المطلب الثاني
الرد على العلة الثانية وهي
أن سليمان التيمي وأبا بشر جعفر بن إياس قد روياه مقطوعًا

فزيادة على ما تقدم من الرد على هذه العلة خلال الجمع بين الوجهين فالرد عليها من وجهين أيضًا:

الوجه الأول: أن مصعب عند الإمام مسلم ثقة والثقة إذا وصل حديثًا يقدم على الإرسال.

وهذا القول صححه الخطيب وعزاه النووي للمحققين من أصحاب الحديث، مِنْهُمُ الْبَزَّارُ حيث قال: وَإِذَا حَدَّثَ بِالْحَدِيثِ ثِقَةٌ فَأَسْنَدَهُ، كَانَ عِنْدِي هُوَ الصَّوَابَ. (١)

قَالَ ابن دقيق العيد: لم يلتفت مسلم لهذا التعليل؛ لأنه قدّم وصل الثقة عنده عَلَى الإرسال. (٢)

الوجه الثاني: أن الرواية المقطوعة ليست بعلة للرواية الموصولة فقد تبين أن الجمع بينهما أولى من طرح إحدى الروايتين فطلق بن حبيب قد يكون حدث بالوجهين مرة على سبيل التحديث، ومرة على سبيل الفتيا، ويحتمل أن يكون حذف السند في

---

(١) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي١/٢١٣.

إذا اختلفَ الثقاتُ في حديثٍ، فرواهُ بعضُهم متّصلاً، وبعضُهم مرسلاً. فاختلفَ أهلُ الحديثِ فيهِ هلِ الحكمُ لِمَنْ وصلَ، أو لِمَنْ أرسلَ، أو للأكثرِ، أو للأحفظِ؟ على أربعةِ أقوالٍ:

القول الأول: أنَّ الحكمَ لِمَنْ وصلَ، وهو الأظهرُ الصحيحُ. كما صحّحَهُ الخطيبُ. وقال ابنُ الصلاحِ: إنّهُ الصحيحُ في الفقهِ وأصولِهِ.

القولُ الثاني: أنَّ الحكمَ لِمَنْ أرسلَ. وحكاهُ الخطيبُ عن أكثرِ أصحابِ الحديثِ.

القولُ الثالثُ: أنَّ الحكمَ للأكثرِ، فإنْ كان مَنْ أرسلَهُ أكثرَ ممَّن وصلَهُ، فالحكمُ للإرسالِ، وإنْ كانَ من وَصَلَهُ أكثرَ، فالحكمُ للوصلِ.

القولُ الرابعُ: أنَّ الحكمَ للأحفظِ، فإنْ كانَ مَنْ أرسلَ أحفظَ، فالحكمُ له، وإن كان مَنْ وصلَ أحفظَ فالحكمُ له. ينظر/ شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)١/٢٣٢.

(٢) الإمام في معرفة أحاديث الأحكام١/٣٩٩.

الوجه المقطوع كان من سليمان التيمي أو جعفر بن إياس فهما يرسلان كما تقدم بيان ذلك.

قال الحافظ ابن حجر: "... وَقَوْلُ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ سَمِعْتُ طَلْقَ بْنَ حَبِيبٍ يَذْكُرُ عَشْرًا مِنَ الْفِطْرَةِ يُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَذْكُرُهَا مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ عَلَى ظَاهِرِ مَا فَهِمَهُ النَّسَائِيُّ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَذْكُرُهَا وَسَنَدَهَا فَحَذَفَ سُلَيْمَانُ السَّنَدَ...". (١)

(١) "فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر" ١٠/٣٣٧.

المطلب الثالث

شواهد لبعض الخصال التي في الحديث

١- أخرج البخاري في "صحيحه"(١) قال: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: الزُّهْرِيُّ، حَدَّثَنَا، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، رِوَايَةً: "الفِطْرَةُ خَمْسٌ، أَوْ خَمْسٌ مِنَ الفِطْرَةِ: الخِتَانُ، وَالِاسْتِحْدَادُ، وَنَتْفُ الإِبْطِ، وَتَقْلِيمُ الأَظْفَارِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ".

وأخرجه مسلم في "صحيحه"(٢) من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري، به بلفظه مع تقديم بعض الخصال.

٢- أخرجه البخاري في "صحيحه"(٣) قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ أَبِي رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ حَنْظَلَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: "مِنَ الفِطْرَةِ: حَلْقُ العَانَةِ، وَتَقْلِيمُ الأَظْفَارِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ".

٣- أخرجه عبد الرزاق في "تفسيره"(٤) قال: نا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ}(٥) قَالَ: "ابْتَلَاهُ اللَّهُ بِالطَّهَارَةِ: خَمْسٌ فِي الرَّأْسِ، وَخَمْسٌ فِي الْجَسَدِ، فِي الرَّأْسِ: السِّوَاكُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَالْمَضْمَضَةُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَفَرْقُ الرَّأْسِ(٦)، وَفِي الْجَسَدِ خَمْسَةٌ: تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَالْخِتَانُ، وَالِاسْتِنْجَاءُ مِنَ الْغَائِطِ، وَالْبَوْلِ، وَنَتْفُ الْإِبِطِ".

---

(١) "صحيح البخاري" كتاب اللباس- باب قص الشارب"٧/١٦٠- برقم٥٨٨٩.

(٢) "صحيح مسلم" كتاب الطهارة- باب خصال الفطرة" ١/٢٢١- برقم٢٥٧.

(٣) "صحيح البخاري" كتاب اللباس- باب تقليم الأظفار"٧/١٦٠- برقم٥٨٩٠.

(٤) "تفسير عبد الرزاق"- سورة البقرة- ١/٢٩٨- برقم١١٦.

(٥) سورة البقرة جزء من الآية رقم (١٢٤)

(٦) "الْفَرْقِ" بِفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الرَّاءِ بَعْدَهَا قَافٌ أَيْ فَرْقُ شَعْرِ الرَّأْسِ وَهُوَ قِسْمَتُهُ فِي الْمَفْرِقِ وَهُوَ وَسَطُ الرَّأْسِ يُقَالُ فَرَقَ شَعْرَهُ فَرْقًا بِالسُّكُونِ وَأَصْلُهُ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ وَالْمَفْرِقُ مَكَانُ انْقِسَامِ الشَّعْرِ مِنَ الْجَبِينِ إِلَى دَارَةِ وَسَطِ الرَّأْسِ وَهُوَ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَبِكَسْرِهَا وَكَذَلِكَ الرَّاءُ تُكْسَرُ وَتُفْتَحُ. فتح الباري لابن حجر ١٠/٣٦١.

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه الطبري في "تفسيره"[١]، والبيهقي في "السنن الكبرى"[٢] به بمثله. [٣]

٤- أخرجه أبو داود في "سننه"[٤] قال: حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ وداودُ بنُ شَبيبٍ، قالا: حدَّثنا حمَّادٌ، عن عليّ بن زيدٍ، عن سلمةَ بن محمَدِ بن عمَّار بن ياسر - قال موسى: عن أبيه، وقال داود: عن عمَّار بن ياسر-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- أن رسولَ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: "إنَّ من الفِطْرَة المَضمَضَةَ والاستِنشاقَ" فذكر نحوَه[٥]، ولم يَذكُر إعفاءَ اللِّحيَة، وزاد: "الخِتان"، قال: "والانتِضاحَ" ولم يَذكُر انتِقاصَ الماءِ، يعني الاستِنجاء.

---

(١) "تفسير الطبري"٢/٩- برقم١٩١٠.

(٢) "السنن الكبرى" كتاب الطهارة- بابُ السُّنَّةِ فِي الْأَخْذِ مِنَ الْأَظْفَارِ وَالشَّارِبِ وَمَا ذُكِرَ مَعَهُمَا"١/٢٣١- برقم ٦٨٥".

(٣) **دراسة إسناد الحديث عند عبد الرزاق:**

١- معمر هو: معمر بن راشد الأزدي الحداني، أبو عروة البَصْرِي.

خلاصة حاله: ثقة ثبت إلَّا أن في روايته عن ثابت والأعمش، وهشام بن عروة شيئاً وكذا فيما حدث به بالبصرة، وليس في هذا الحديث شيئًا من ذلك. الجرح والتعديل٨/٢٥٥، الميزان٤/١٥٤، التهذيب١٠/٢٥٥، التقريب ص٥٤١.

٢- ابن طاووس هو: عَبد اللّه بن طاوس بن كيسان أبو محمد، اليماني.

خلاصة حاله: ثقة فاضل. الجرح والتعديل٥/٨٨، تهذيب الكمال١٥/١٣٠- ١٣١، التقريب ص٣٠٨.

٣- أبيه هو: طاووس بن كيسان اليماني، أبو عبد الرحمن الحميري.

خلاصة حاله: ثقة فقيه عابد. الثقات لابن حبان٤/٥٠٠/ الكاشف١/٥١٢، التقريب ص٢٨١.

٤- ابن عباس هو: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي أبو العباس. صحابي جليل -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- الاستيعاب٣/٦٦- ٧١، أسد الغابة٣/٢٩٠- ٢٩٤.

الحكم على إسناد هذا الحديث: إسناده صحيح لما تقدم من الدراسة.

وقال الشيخ أحمد شاكر: وهذا الإسناد صحيح. ينظر "تفسير الطبري" تحقيق الشيخ أحمد شاكر ٢/٩- برقم١٩١٠.

(٤) "سنن أبي داود" كتاب الطهارة"- باب السواك من الفطرة"١/٣٩- برقم٥٤.

(٥) يعني مثل حديث عشر من الفطرة لأنه أخرج هذا الحديث عقبه مباشرة فلذلك أحال على متنه.

وأخرجه ابن ماجه في "سننه"[(١)] من طريق حماد بن سلمة، به بمثله. [(٢)]

---

(١) "سنن ابن ماجه" أبواب الطهارة وسننها- باب الطهارة"١/١٩٦- برقم٢٩٤.

(٢) **دراسة إسناد هذا الشاهد عند أبي داود في "سننه":**

١- مُوسَى بن إِسْمَاعِيلَ المنقري، مولاهم، أبو سلمة التبوذكي.

خلاصة حاله: ثقة ثبت. الجرح والتعديل٨/١٣٦، تهذيب الكمال٢٩/٢١، التقريب صـ٥٤٩.

٢- داود بن شبيب هو: دَاوُد بن شبيب الباهلي، أَبُو سُلَيْمان البَصْرِ ي.

خلاصة حاله: ثقة. الكاشف١/٣٨٠، تهذيب التهذيب٣/١٨٨، التقريب صـ١٩٨.

٣- حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة بن أبي صخرة.

خلاصة حاله: ثقة عابد غير أنَّ له أوهامً ا لكثرة ما روى، اختلط بآخره، لكن ما كان من روايته عن ثابت أو خاله حميد الطويل، وعلي بن زيد بن جدعان، ومحمد بن زياد البصري، وعفان بن مسلم فهو مقدم في هؤلاء الشيوخ. ثقات العجلي١/٣٩١، الجرح والتعديل٣/١٤٠، تهذيب الكمال٧/٢٥٣، التقريب صـ١٧٨.

٤- علي بن زيد هو: علي بن زيد بن عبد الله بن جدعان.

خلاصة حاله: ضعيف. الطبقات الكبرى٧/١٨٧، التهذيب٧/٣٢٢، التقريب صـ٤٠١.

٥- سلمة بن مُحَمَّدِ بن عمار بن ياسر العنسي المدني.

خلاصة حاله: مجهول، وروايته عن جده منقطعة قال البخاري: ولا يُعرف أَنه سَمِعَ من عَمّار. - قال ابن الملقن في البدر المنير معقبًا على كلام البخاري: لَكِنَّهَا عرفت. قَالَ ابْن حبَان: لَا يحْتَج بِهِ. التاريخ الكبير ٤/٧٧، المجروحين لابن حبان ١/٣٣٧، ديوان الضعفاء ١/١٦٩، الميزان٢/١٩١، البدر المنير ١/١٠١، التقريب صـ٢٤٨.

٦- أبيه هو: مُحَمَّدِ بن عمار بن ياسر العنسي مولى بني مخزوم.

خلاصة حاله: مقبول. الجرح والتعديل ٨/٤٣، التقريب صـ٤٩٨.

٧- عمار بْن ياسر بْن عَامِر بْن مَالِك العنسي، أَبُو اليقظان وهو من السابقين الأولين إِلَى الْإِسْلَام، صحابي جليل -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-. أسد الغابة ٤/١٢٢، سير أعلام النبلاء ٢/٣٢١.

الحكم على إسناد هذا الشاهد: ضعيف؛ لأن فيه سلمة بن مُحَمَّدِ بن عمار بن ياسر العنسي المدني خلاصة حاله: مجهول، وروايته عن جده منقطعة قال البخاري: ولا يُعرف أَنه سَمِعَ من عَمّار، وفيه علي بن زيد بن جدعان ضعيف.

المطلب الرابع
التعليق على الحديث

أولاً: التعليق على إزالة التعارض:

من خلال النظر في الحديث وشواهده قد يظن ظانًا أنه هناك تعارض بين هذه الأحاديث، وذلك لأنه قد جاء في رواية أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عند البخاري ومسلم أن الفطرة خمس، وفي رواية ابن عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- عند البخاري لم يذكر من الفطرة إلاَّ ثلاثة، وفي هذا الحديث عشر من الفطرة، **وقد سلك العلماء في الجمع بين هذا على ثلاثة مسالك:**

المسلك الأول: أنَّ الفطرة كانت أولاً ثلاثة فأخبر النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بها، ثم ازدادت شيئًا فشيئاً فأعلمه الله بهذه الزيادة ألى أن وصلت عشرة وإلى هذا جنح الإمام الطحاوي حيث قال بعد تخريجه للروايات الثلاثة: فَقَالَ قَائِلٌ: هَذَا تَضَادٌّ شَدِيدٌ؛ لِأَنَّ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي رَوَيْتُمُوهَا فِي هَذَا الْكِتَابِ أَنَّ الْفِطْرَةَ هِيَ الثَّلَاثَةُ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِ، وَفِي الثَّانِي مِنْهَا أَنَّ الْفِطْرَةَ هِيَ الْأَشْيَاءُ الْخَمْسَةُ الْمَذْكُورَةُ فِيهِ، وَفِي الثَّالِثِ، وَالرَّابِعِ مِنْهَا أَنَّ الْفِطْرَةَ الْعَشَرَةُ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ فِيهَا. فَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ أَنَّهُ لَا تَضَادَّ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْفِطْرَةُ كَانَتْ أَوَّلًا الثَّلَاثَةَ أَشْيَاءَ الْمَذْكُورَةِ فِي الْأَوَّلِ، ثُمَّ زَادَ اللهُ فِيهَا الشَّيْئَيْنِ الْآخَرَيْنِ، الْمَذْكُورَيْنِ فِي الثَّانِي مِنْهَا، ثُمَّ زَادَ اللهُ فِيهَا الْأَشْيَاءَ الْمَذْكُورَةَ فِي الثَّالِثِ، وَالرَّابِعِ مِنْهَا الَّتِي لَيْسَتْ فِي الْأَوَّلَيْنِ، فَجَعَلَهَا اللهُ عِبَادَةً لَهُ عَلَى خَلْقِهِ فِي أَبْدَانِهِمْ، فَانْتَفَى بِمَا ذَكَرْنَا أَنْ يَكُونَ فِي شَيْءٍ مِمَّا وَصَفْنَاهُ تَضَادٌّ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.(١)

وبهذا قال أيضًا الإمام العراقي حيث قال بعد ذكره لحديث أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- السابق الفطرة خمس: وَجمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- وَعَمَّارٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- بِجَوَابَيْنِ:

---

(١) "شرح مشكل الآثار للطحاوي"- بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْهُ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- فِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي هِيَ الْفِطْرَةُ فِي الْأَبْدَانِ، أَوْ مِنَ الْفِطْرَةِ" ١٦٦/٢.

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ ذَكَرَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- التَّأَكُّدَ مِنْ خِصَالِ الْفِطْرَةِ وَأَفْرَدَهَا بِالذِّكْرِ لِتَأَكُّدِهَا.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ أَعْلَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدَ ذَلِكَ بِزِيَادَةِ الْخِصَالِ الْمَذْكُورَةِ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- وَحَدِيثِ عَمَّارٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-عَلَى تَقْدِيرِ صِحَّتِهِمَا... ". (١)

المسلك الثاني: أن مفهوم العدد ليس دالاً على الحصر ولا يقتضي نفي الزيادة فهو غير معتبر وإلى هذا جنح الإمام العراقي حيث قال: فِيهِ أَنَّ مَفْهُومَ الْعَدَدِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ؛ لِأَنَّهُ اقْتَصَرَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عَلَى خَمْسٍ وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عَلَى ثَلَاثٍ وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- على عَشْرٍ مَعَ وُرُودِ غَيْرِهَا فَأَفَادَنَا ذَلِكَ أَنَّ ذِكْرَ الْعَدَدِ لَا يَقْتَضِي نَفْيَ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْأُصُولِ وَلِمَنْ قَالَ بِهِ أَنْ يُجِيبَ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ اللَّهَ أَعْلَمَهُ بِالزِّيَادَةِ فِي خِصَالِ الْفِطْرَةِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ عَلِمَهُ لَمَّا حَدَّثَ بِبَعْضِهَا وَاَللَّهُ أَعْلَمُ. (٢)

المسلك الثالث: أن الاختلاف في ذلك كان بحسب المقام فذكر في كل موضع اللائق بالمخاطبين، وإلى هذا جنح الحافظ ابن حجر حيث قال: وَقِيلَ بَلِ الِاخْتِلَافُ فِي ذَلِكَ بِحَسَبِ الْمَقَامِ فَذَكَرَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ اللَّائِقَ بِالْمُخَاطَبِينَ. (٣)

ثانيًا: التعليق على بعض الخصال في الحديث:

١- الْخِتَانُ:

هُوَ قَطْعُ الْغُلْفَةِ الَّتِي تُغَطِّي الْحَشَفَةَ مِنْ الرَّجُلِ وَقَطْعُ بَعْضِ الْجِلْدَةِ الَّتِي فِي أَعْلَى فَرْجِ الْمَرْأَةِ وَيُسَمَّى خِتَانُ الرَّجُلِ إعْذَارًا بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ، وَالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ، وَالرَّاءِ وَخِتَانُ الْمَرْأَةِ خَفْضًا بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ، وَالْفَاءِ، وَالضَّادِ الْمُعْجَمَةِ أَيْضًا.

---

(١) طرح التثريب في شرح التقريب٢/٧٤.

(٢) طرح التثريب في شرح التقريب٢/٧٤- ٧٥.

(٣) "فتح الباري لابن حجر ١٠/٣٣٧.

حكم الختان:

اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ هُوَوَاجِبٌ أم سنة؟

القول الأول: ذَهَبَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ سُنَّةٌ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَبَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيّ.

القول الثاني: ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى وُجُوبِهِ، وَهُوَ مُقْتَضَى قَوْلِ سَحْنُونٍ مِنْ الْمَالِكِيَّةِ.

القول الثالث: وَذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيّ إِلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ فِي حَقِّ الرِّجَالِ سُنَّةٌ فِي حَقِّ النِّسَاءِ.

القول الرابع: قال أبو حنيفة: الختان واجب ليس بفرض، وعنه أنه سنة يأثم بتركه. (١)

٢- حلق العانة:

هي الشعر الذي فوق ذكر الرجل وحواليه، وكذا الشعر الذي حول فرج المرأة، ويدخل في ذلك الشعر الذي حول حلقة الدبر.

وجاء في بعض الروايات بالاستحداد وسمي بذلك لاستعمال الحديدة وهي الموسي.

حكم حلق العانة:

اتفق الفقهاء على أن حلق العانة سنة، ويرى الشافعية على أصح القولين وجوب حلق العانة على الزوجة إذا أمرها زوجها بذلك.

قَالَ النَّوَوِيُّ: فَيَحْصُلُ مِنْ مَجْمُوعِ هَذَا اسْتِحْبَابُ حَلْقِ جَمِيعِ مَا عَلَى الْقُبُلِ، وَالدُّبُرِ وَحَوْلَهُمَا، وَالْأَحْسَنُ فِي هَذِهِ السُّنَّةِ الْحَلْقُ بِالْمُوسَى؛ لِأَنَّهُ أَنْظَفُ وَيَحْصُلُ بِالْقَصِّ بِالْمِقَصَّيْنِ وَكَذَلِكَ يَحْصُلُ أَصْلُ السُّنَّةِ بِالنَّتْفِ وَاسْتِعْمَالِ النُّورَةِ وَنَحْوِهَا إِذْ الْمَقْصُودُ

(١) ينظر/ المغني لابن قدامة٦٤/١، طرح التثريب٧٥/٢، فتح الباري لابن حجر٣٤٠/١٠، الشرح الصغير١٥١/٢.

حُصُولُ النَّظَافَةِ.[١]

٣- إعفاء اللحية:

اللحية هي اسم لما نبت على الخدين والذقن.

حكم حلق اللحية:

القول الأول: ذهب جمهور الفقهاء: الحنفية والمالكية والحنابلة، إلى أنه يحرم حلق اللحية لأنه مناقض للأمر النبوي بإعفائها وتوفيرها.

وفي حاشية الدسوقي المالكي: يحرم على الرجل حلق لحيته، ويؤدب فاعل ذلك.[٢]

القول الثاني: ذهب الشافعية إلى أن إعفاء اللحية سنة، وأن حلقها مكروه.

قال الإمام النووي: قال القاضي عياض: يكره حلقها وقصها، وتحذيفها، وأما الأخذ من طولها وعرضها فحسن، وتكره الشهرة في تعظيمها كما تكره في قَصِّها وجَزِّها، قال: وقد اختلف السلف هل لذلك حد؟ فمنهم من لم يحدد شيئا في ذلك إلا أنه لا يتركها لحد الشهرة، ويأخذ منها، وكَرِهَ مالك طولها جدّا، ومنهم من حدد بما زاد على القبضة فيزال، ومنهم من كره الأخذ منها إلا في حج أو عمرة.[٣]

وقد ذكر العلماء في اللحية أكثر من عشر خصال مكروهة بعضها أشد قبحًا من بعض:

إحداها: خضابها بالسواد إلاَّ لغرض الجهاد.

الثانية: خضابها بالصفرة تشبها بالصالحين لا لاتباع السنة.

الثالثة: تبييضها بالكبريت أو غيره استعجالا للشيخوخة لأجل الرياسة والتعظيم وإيهام

---

(١) المجموع شرح المهذب١/٢٨٩، طرح التثريب٢/٧٦، كفاية الطالب الرباني٢/٥٧٩.

(٢) منح الجليل شرح مختصر خليل١/٨٢، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/٩٠. دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات١/٤٤.

(٣) "شرح النووي على مسلم٣/١٥١، المجموع شرح المهذب١/٢٩٠.

أنه من المشايخ.

الرابعة: نتفها أو حلقها أول طلوعها إيثارًا للمرودة وحسن الصورة.

الخامسة: نتف الشيب –ورجح النووي تحريمه لثبوت الزجر عنه.

السادسة: تصفيفها طاقة فوق طاقة تصنعًا ليستحسنه النساء وغيرهن.

السابعة: الزيادة فيها والنقص منها بالزيادة في شعر العذار من الصدغين أو أخذ بعض العذار في حلق الرأس ونتف جانبي العنفقة وغير ذلك.

الثامنة: تسريحها تصنعا لأجل الناس التاسعة: تركها شعثة ملبدة إظهارا للزهادة وقلة المبالاة بنفسه.

العاشرة النظر إلى سوادها وبياضها إعجابا وخيلاء وغرة بالشباب وفخرا بالمشيب وتطاولا على الشباب.

الحادية عشر: عقدها وضفرها.

الثانية عشر: حلقها إلا إذا نبت للمرأة لحية فيستحب لها حلقها والله أعلم. (١)

٤- نتف الإبط:

قال النووي: أما نتف الإبط فسنة بالاتفاق، والأفضل فيه النتف لمن قوي عليه، ويحصل أيضا بالحلق وبالنورة وحكي عن يونس بن عبد الأعلى قال: دخلت على الشافعي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- وعنده المزين يحلق إبطه فقال الشافعي: علمت أن السنة النتف، ولكن لا أقوى على الوجع ويستحب أن يبدأ بالإبط الأيمن. (٢)

من الأضرار الطبية عند عدم نتف شعر الإبط:

أ- رائحة الجسم الكريهة فالعرق تحت الإبط له ارتباط مباشر برائحة الجسم.

ب- عدم إزالة الشعر تحت الإبط لا يساعد على امتصاص الصابون والمنظفات.

---

(١) شرح النووي على مسلم٣/١٤٩- ١٥٠.

(٢) المغني لابن قدامة١/٦٥، المجموع شرح المهذب١/٢٨٨.

ج- بوجوده لا تحصل النظافة فيجتمع الوسخ تحت الشعر.

د- الإصابة بالحساسية والقرح والالتهابات تحت الإبط.

هـ- مع وجود الشعر لا تتفتح المسام بشكل صحي ومثالي وهذا لا يساعد على الحفاظ على المنظومة الصحية الجسدية. (١)

٥- تقليم الأظفار:

المراد إزالة ما يزيد على ما يلابس رأس الأصبع من الظفر؛ لأن الوسخ يجتمع فيه، فيستقذر.

قال ابن قدامة: ويستحب تقليم الأظفار؛ لأنه من الفطرة، ويتفاحش إذا تركها، وربما حك به الوسخ، فيجتمع تحتها من المواضع المنتنة، فتصير رائحة ذلك في رءوس الأصابع. وربما منع وصول الطهارة إلى ما تحته. (٢)

قال النووي: وأما تقليم الأظفار فسنة ليس بواجب وهو تفعيل من القلم وهو القطع ويستحب أن يبدأ باليدين قبل الرجلين فيبدأ بمسبحة يده اليمنى ثم الوسطى ثم البنصر ثم الخنصر ثم الإبهام ثم يعود إلى اليسرى فيبدأ بخنصرها ثم ببنصرها إلى آخرها ثم يعود إلى الرجلين اليمنى فيبدأ بخنصرها ويختم بخنصر اليسرى والله أعلم.(٣)

٦- قص الشارب:

أي قطع الشعر الثابت على الشفة العليا.

حكم قص الشارب:

قال النووي: فمتفق على أنه سنة. قال ابن دقيق العيد: لا أعلم أحدًا قال بوجوب قص الشارب من حيث هو.

---

(١) بتصرف من/المجموع شرح المهذب ٢٨٩/١، موسوعة أحكام الطهارة٢٩٢/٣.

(٢) "المغني لابن قدامة" ٦٥/١.

(٣) شرح النووي على مسلم١٤٩/٣.

ويستحب أن يبدأ بالجانب الأيمن، وهو مخير بين القص بنفسه، وبين أن يولي ذلك غيره لحصول المقصود من غير هتك مرؤة ولا حرمة بخلاف الإبط والعانة. (١)

هل القص أفضل أم الاحفاء أم الحلق؟:

القول الأول: أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ، وبعض الشافعية، وأحمد بن حنبل: يَقُولُونَ الاحفاء أفضل من التَّقْصِير.

قَالَ النَّوَوِيُّ: الْمُخْتَارُ فِي قَصِّ الشَّارِبِ أَنَّهُ يَقُصُّهُ حَتَّى يَبْدُوَ طَرَفُ الشَّفَةِ وَلَا يَحُفَّهُ مِنْ أَصْلِهِ وَأَمَّا رِوَايَةُ أَحْفُوا فَمَعْنَاهَا أزيلوا مَا طَال على الشفتين.

وَقَالَ الْأَثْرَمُ: كَانَ أَحْمَدُ يُحْفِي شَارِبَهُ إِحْفَاءً شَدِيدًا وَنَصَّ عَلَى أَنَّهُ أَوْلَى مِنَ الْقَصِّ.

القول الثاني: المالكية عندهم القص أفضل من الاحفاء، قَالَ ابن الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ إِحْفَاءُ الشَّارِبِ عِنْدِي مُثْلَةٌ وَالْمُرَادُ بِالْحَدِيثِ الْمُبَالَغَةُ فِي أَخْذِ الشَّارِبِ حَتَّى يَبْدُوَ حَرْفُ الشَّفَتَيْنِ، وَقَالَ أَشْهَبُ: سَأَلْتُ مَالِكًا عَمَّنْ يُحْفِي شَارِبَهُ فَقَالَ أَرَى أَنْ يُوجَعَ ضَرْبًا وَقَالَ لِمَنْ يَحْلِقُ شَارِبَهُ هَذِهِ بِدْعَةٌ ظَهرت فِي النَّاس.

وهذا الفريق يفسر قوله "وأحفوا الشوارب، "وجزوا الشوارب" بأن المعنى أزيلوا ما طال على الشفتين.

القول الثالث: التخيير بين الإحفاء والقص.

قال الطبري: دَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى الْأَمْرَيْنِ وَلَا تَعَارُضَ فَإِنَّ الْقَصَّ يَدُلُّ عَلَى أَخْذِ الْبَعْضِ وَالْإِحْفَاءُ يَدُلُّ عَلَى أَخْذِ الْكُلِّ وَكِلَاهُمَا ثَابِتٌ فَيَتَخَيَّرُ فِيمَا شَاءَ. وَقَالَ ابن عبد الْبَرِّ الْإِحْفَاءُ مُحْتَمَلٌ لِأَخْذِ الْكُلِّ وَالْقَصُّ مُفَسِّرٌ لِلْمُرَادِ وَالْمُفَسِّرُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُجْمَلِ. (٢)

قلت: وحلق الشارب بالموس ليس من السنة فدلت إحدى الروايات على الحف

---

(١) المجموع شرح المهذب١/٢٨٨.

(٢) الاستذكار لابن عبد البر٨/٣٣٥، المجموع شرح المهذب١/٢٨٧، شرح النووي على مسلم ٣/١٤٩، فتح الباري لابن حجر١٠/٣٤٧، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني٢/٤٤٣، رد المحتار على الدر المختار٦/٤٠٥، الموسوعة الفقهية الكويتية٢٥/٣٢٠.

والأخرى على القص، وأما الحلق فلم أقف على رواية صحيحة تدل عليه.

والذي وقفت عليه هو أن الإمام الطحاوي بوب "باب حلق الشارب" ولم يذكر تحته حديثًا واحدًا نص على الحلق صراحة وإنما ذكر القص والإحفاء. (١)

(١) "شرح معاني الآثار للطحاوي٤/٢٢٩.

الخاتمة

وتتضمن أهم النتائج والتوصيات

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، فإنه بعد هذه الدراسة والجولة العلمية، والانتهاء من هذا البحث أذكر في هذه الخاتمة أهم النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج:

١. للصحيحين هيبة عظيمة عند عامة المسلمين عالمهم وعامهم تلقتها الأجيال جيلا بعد جيل مما يزيد أحاديث الكتابين قوة واحتجاجًا.

٢. دقة منهج الإمام مسلم في صحيحه وشدة تحريه في قبول الروايات.

٣. صحة حديث عشر من الفطرة.

٤. أهمية دراسة مثل هذه الأحاديث التي انتقدها النقاد لمعرفة مناهجهم ومسالكهم في ذلك.

٥. أن الجمع بين الوجهين إن أمكن هو الأفضل والأرجح بدلاً من طرح إحدى الأوجه.

٦. أن طرح رواية الراوي بمجرد المخالفة تحتاج إلى شيء من التعمق والدراسة والنظر، وسبر مروياته فقد يتضح خلاف ذلك كما في هذا الحديث.

٧. أن صاحبا الصحيحين ليسا بمعصومين، ولكن عملهما في الصحيحين وتحريهما بلغ الغاية في الصحة والقبول.

٨. أن مصعب بن شيبة ثقة له مناكير، وليس من مناكيره أحاديث الصحيحين.

٩. أن أحاديث الصحيحين تلقتهما الأمة بالقبول وأن الأمة بجمعها معصومة عن تلقي الباطل.

ثانيًا: التــوصيات:

١- أوصي إخواني الباحثين بالصبر والتأني عند وجود إعلال لأحد الأئمة بعض

أحاديث الصحيحين، فعليهم ألا يسارعوا بالتسليم له، إذ بعد الدراسة قد يتضح أن هذا الإعلال مردود كما في هذا البحث.

٢. كما أوصي الباحثين بأن يستقصوا في ترجمة الراوي المتكلم فيه بالضعف فقد يظهر خلاف ذلك كما سبق في ترجمة مصعب بن شيبة.

٣. الاهتمام بدراسة الأحاديث المنتقدة على الصحيحين من نقاد الحديث وأئمة العلل ودراستها دراسة حديثية نقدية.

٤. كما أوصي المشتغلين بالعلم ألا يسارعوا بالترجيح بين الروايات إلاَّ إذا تعذر الجمع.

٥. وأوصي أيضًا الباحثين بإلقاء الضوء على أحاديث السنة النبوية التي تظهر إعجاز النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في بلاغه عن ربه وإخباره بما يكتشفه العلم حديثًا.

٦. دعوة الأطباء المسلمين إلى النظر في ما جاء عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مما ينتج عنه اتباع السنة.

وفي الختام أسأل الله -عَزَّوَجَلَّ- بأسمائه الحسنى وصفاته العليا أن ينفع بهذا البحث، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المراجع والمصادر

القرآن الكريم.

١- الاستيعاب في معرفة الأصحاب المؤلف: أبو عمر ابن عبد البر القرطبي المحقق: علي محمد البجاوي الناشر: دار الجيل، بيروت.

٢- أسد الغابة لابن الأثير المحقق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، ط دار الكتب العلمية، الطبعة.

٣- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

٤- الإلزامات والتتبع للدارقطني المؤلف: أبو الحسن الدارقطني دراسة وتحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٥- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير المؤلف: ابن الملقن المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض.

٦- التاريخ الكبير للإمام البخاري، أبو عبد الله الطبعة: دار الكتب العلمية –بيروت –لبنان.

٧- تاريخ بغداد المحقق: الدكتور بشار عواد معروف ط: دار الغرب الإسلامي – بيروت.

٨- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي المؤلف: أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

٩- تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس المؤلف: ابن حجر العسقلاني المحقق: د. عاصم بن عبد الله القريوني الناشر: مكتبة المنار – الأردن.

١٠- تفسير الطبري لا بن جرير أبو جعفر الطبري المحقق: أحمد محمد شاكر.

١١- تفسير عبد الرزاق المؤلف: عبد الرزاق الصنعاني الناشر: دار الكتب العلمية .

١٢- تقريب التهذيب، لأبن حجر المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا.

١٣- تهذيب التهذيب، لأبن حجر العسقلاني الناشر: دائرة المعارف النظامية، الهند.

١٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج، جمال الدين المزي المحقق: د/ بشار عواد، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

١٥- الثقات، لابن حبان البُستي الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند.

١٦- جامع التحصيل في أحكام المراسيل لأبي سعيد العلائي المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي.

١٧- الجامع الصغير من حديث البشير النذير المؤلف: الإمام جلال الدين السيوطي.

١٨- الجرح والتعديل، لأبن أبي حاتم طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الهند.

١٩- حاشية السندي على سنن النسائي (مطبوع مع السنن) المؤلف: محمد بن عبد الهادي السندي الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب.

٢٠- حاشية السيوطي على سنن النسائي (مطبوع السنن) المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب.

٢١- ديوان الضعفاء لشمس الدين الذهبي، المحقق: حماد بن محمد الأنصاري، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة – مكة.

٢٢- زاد المعاد في هدي خير العباد المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت

٢٣- سنن ابن ماجه المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار الفكر – بيروت.

٢٤- سنن أبي داود السِّجِسْتاني المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر: المكتبة العصرية.

٢٥- سنن الترمذي تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

٢٦- سنن الدارقطني حققه: شعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.

٢٧- السنن الصغرى للنسائي تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية.

٢٨- السنن الصغير للبيهقي لأحمد بن الحسين أبي بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية باكستان.

٢٩- السنن الكبرى للبيهقي الطبعة الهندية.

٣٠- السنن الكبرى: للنسائي تحقيق شعيب الأرناؤوط قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط: مؤسسة الرسالة – بيروت.

٣١- سير أعلام النبلاء للذهبي المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة.

٣٢- شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي) المؤلف: أبو الفضل زين الدين العراقي المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٣٣- شرح السنة المؤلف: محيي السنة، أبو محمد البغوي الشافعي تحقيق: شعيب الأرنؤوط- محمد زهير الشاويش الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت.

٣٤- شرح النووي على صحيح مسلم الكتاب: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج المؤلف: أبو

زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٣٥- شرح سنن ابن ماجه المؤلف: مغلطاي بن قليج الحنفي، المحقق: كامل عويضة الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية.

٣٦- شرح سنن النسائي المسمى «ذخيرة العقبى في شرح المجتبى». المؤلف: محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الوَلَّوِي الناشر: دار المعراج الدولية للنشر.

٣٧- شرح مشكل الآثار لأبي جعفر الطحاوي تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة.

٣٨- شعب الإيمان المؤلف: أبو بكر البيهقي حققه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض.

٣٩- صحيح البخاري: المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر الناشر: دار طوق النجاة.

٤٠- صحيح مسلم بن الحجاج المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

٤١- الضعفاء الصغير للبخاري، المحقق: محمود إبراهيم زايد الناشر: دار الوعي – حلب.

٤٢- الطبقات الكبرى- لابن سعد تحقيق: محمد عبد القادر عطا دار الكتب العلمية بيروت.

٤٣- طرح التثريب في شرح التقريب لزين الدين العراقي أكمله ابنه: أبو زرعة الناشر: الطبعة المصرية القديمة.

٤٤- العلل الواردة في الأحاديث النبوية. المؤلف: أبو الحسن الدارقطني تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الناشر: دار طيبة - الرياض.

٤٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري لا بن حجر العسقلاني، الناشر: دار المعرفة - بيروت، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي.

٤٦- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي لشمس الدين السخاوي المحقق: علي حسين علي الناشر: مكتبة السنة – مصر.

٤٧- فتح المنعم شرح صحيح مسلم للدكتور: موسى شاهين لاشين طبعة دار الشروق.

٤٨- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية المؤلف: عبد القاهر بن طاهر الأسفراييني، أبو منصور الناشر: دار الآفاق الجديدة – بيروت.

٤٩- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، ط: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة.

٥٠- الكامل في ضعفاء لا بن عدي الجرجاني تحقيق يحيى مختار غزاوي الناشر دار الفكر.

٥١- لسان العرب لابن منظور الناشر: دار صادر – بيروت.

٥٢- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين المؤلف: محمد بن حبان البُستي المحقق: محمود إبراهيم زايد الناشر: دار الوعي – حلب.

٥٣- مجموع الفتاوى المؤلف: تقي الدين ابن تيمية الحراني المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم محمود محمد عبد ه الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٥٤- المستدرك على الصحيحين المؤلف: محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ومعه تعليقات الذهبي في التلخيص.

٥٥- مسند أبي يعلى لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق.

٥٦- مسند إسحاق بن راهويه المؤلف: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم المعروف بـ ابن راهويه المحقق: محمد مختار ضرار المفتي الناشر: دار الكتاب العربي.

٥٧- مسند الإمام أحمد بن حنبل المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون.

٥٨- المسنَد الصَّحيح المُخَرّج عَلى صَحِيح مُسلم المؤلف: أبو عَوانة الإسفرَاييّنيّ تحقيق: مجموعة من الباحثين الناشر: الجَامِعَة الإسلاميَّة، المملَكة الْعَرَبيَّة السَّعُودية.

٥٩- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم المؤلف: أبو نعيم الأصبهاني المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان.

٦٠- معرفة الثقات للعجلى المحقق: عبد العليم البستوي الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة.

٦١- معرفة السنن والآثار المؤلف: أبو بكر البيهقي المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية.

٦٢- المغني في الضعفاء المؤلف: شمس الدين الذهبي المحقق: الدكتور نور الدين عتر.

٦٣- المغني لابن قدامة المؤلف: ابن قدامة المقدسي. الناشر: مكتبة القاهرة.

٦٤- المنتقى شرح الموطإ المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الناشر: مطبعة السعادة.

٦٥- منهج الشيخ عبد الرزاق عفيفي وجهوده في تقرير العقيدة والرد على المخالفين إعداد: أحمد بن علي الزاملي عسيري. الناشر: رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير. الناشر: مجمع الملك فهد.

٦٦- نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار لبدر الدين العيني المحقق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر.

٦٧- نصب الراية لأحاديث الهداية المؤلف: جمال الدين الزيلعي المحقق: محمد عوامة الناشر:

مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت - لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة – السعودية.

٦٨- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي.

Index of references and sources

The Holy Quran.

1- Al-Esti'ab Fi Ma'rifat Al-Ashab Author: Abu Omar Ibn Abdul-Barr Al-Qurtubi Editor: Ali Muhammad Al-Bajjawi Publisher: Dar Al-Jeel, Beirut.

2-Asad Al-Ghaba by Ibn al-Atheer, edited by: Ali Muhammad Moawad, Adel Ahmed Abd al-Mawjoud, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, ed.

3-Ikmal Tahtheeb Al-Kamal Fi Asma Al-Rijal, by Magalatay, edited by: Abu Abdul Rahman Adel bin Muhammad - Abu Muhammad Osama bin Ibrahim, publisher: Al-Farouq Al-Haditha for Printing and Publishing.

4-Al-Elzamat Wa Al-Tatabu' by Al-Daraqutni. Author: Abu Al-Hasan Al-Daraqutni. Study and editing by: Sheikh Abu Abdul Rahman Muqbil bin Hadi Al-Wadaei. Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut – Lebanon.

5-Al-Badr Al-Munir Fi Takhriej Al-Ahadith Wa Al-Athar Al-Sharh Al-Kabir. Author: Ibn Al-Mulqin. Edited by: Mustafa Abu Al-Gheit, Abdullah bin Suleiman, and Yasser bin Kamal. Publisher: Dar Al-Hijrah for Publishing and Distribution – Riyadh.

6-Al-Tariekh Al-Kaber Lil Imam Al-Bukhari, Abu Abdullah, Edition: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut – Lebanon.

7-Tariekh Baghdad, edited by: Dr. Bashar Awad Marouf, published by: Dar Al-Gharb Al-Islami – Beirut.

8-Tuhfat Al-Ahwathi Bi Sharh Jami` Al-Tirmithi. Author: Abu al-Ala Muhammad Abd al-Rahman bin Abd al-Rahim al-Mubarakfuri. Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyya – Beirut.

9-Ta'ref Ahl Al-Taqdes Bimarateb Al-Mawsofen Biltadles. Author: Ibn Hajar Al-Asqalani. Editor: Dr. Asim bin Abdullah Al-Qaryuni. Publisher: Al-Manar Library – Jordan.

10-Tafser Al-Tabari, not by Ibn Jarir, Abu Jaafar al-Tabari, edited by: Ahmed Muhammad Shaker.

11-Tafsir Abd Al-Razzaq Author: Abd al-Razzaq al-San'ani Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah Study and edited: Prof.

12-Taqrib Al-Tahtheeb, by Ibn Hajar, edited by: Muhammad Awama, publisher: Dar al-Rashid – Syria.

13-Tahtheeb Al-Tahtheeb, by Ibn Hajar al-Asqalani. Publisher: Department of Regular Encyclopedias, India.

14-Tahtheeb Al-Kamal Fi Asmaa Al-Rijal, by Abu Al-Hajjaj, Jamal Al-Din Al-

Mizzi. Editor: Prof. Bashar Awad, Publisher: Al-Resala Foundation – Beirut.

15-Al-Thiqat, by Ibn Hibban Al-Busti. Publisher: Uthmani Encyclopedia, Hyderabad, Deccan, India.

16-Jami' Al-Tahseel Fi Ahkam Al-Marasil, by Abu Sa'id al-Ala'i, edited by: Hamdi Abd al-Majid al-Salafi.

17-Al-Jami' Al-Saghir Min Hadith Al-Bashir Al-Nazir. Author: Imam Jalal Al-Din Al-Suyuti.

18-Al-Jarh Wa Al-Ta'deel, by Ibn Abi Hatim, edition of the Majlis of the Uthmani Encyclopedia, India.

19-Hasiyat Al-Sindi 'Ala Sunan Al-Nasa'i (printed with Al-Sunan) Author: Muhammad bin Abdul-Hadi Al-Sindi Publisher: Islamic Publications Office – Aleppo.

20-Hashiyat Al-Suyuti 'Ala Sunan Al-Nasa'i (Al-Sunan Publication) Author: Abd al-Rahman bin Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti Publisher: Islamic Publications Office – Aleppo.

21-Diwan Al-Do'afaa by Shams Al-Din Al-Dhahabi, edited by: Hammad bin Muhammad Al-Ansari, publisher: Al-Nahda Al-Hadeeth Library – Mecca.

22-Zad Al-Ma'ad Fi Hadi Khair Al-'Ebad Author: Muhammad bin Abi Bakr bin Ayoub bin Saad Shams al-Din Ibn Qayyim al-Jawziyyah Publisher: Al-Resala Foundation, Beirut - Al-Manar Islamic Library, Kuwait

23-Sunan Ibn Majah, edited by: Muhammad Fouad Abdel Baqi. Publisher: Dar Al-Fikr – Beirut.

24-Sunan Abu Dawud Al-Sijistani. Edited by: Muhammad Muhyiddin Abd al-Hamid. Publisher: Al-Maktabah Al-Asriyah.

25-Sunan Al-Tirmithi, edited by: Ahmed Muhammad Shaker, Mustafa al-Babi al-Halabi Press.

26-Sunan Al-Daraqutni, verified by: Shuaib Al-Arnaout, Al-Resala Foundation, Beirut – Lebanon.

27-Al-Sunan Al-Sughra by Al-Nasa'i. Edited by: Abdel Fattah Abu Ghudda, Publisher: Islamic Publications Office.

28-Al-Sunan Al-Saghir by Al-Bayhaqi by Ahmad bin Al-Hussein Abi Bakr Al-Bayhaqi (died: 458 AH), editor: Abdul Muti Amin Qalaji, publishing house: University of Islamic Studies, Pakistan.

29-Al-Sunan Al-Kubra by Al-Bayhaqi, Indian edition.

30-Al-Sunan Al-Kubra: by Al-Nasa'i, edited by Shuaib Al-Arnaout, submitted by: Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki. P: Al-Resala Foundation – Beirut.

31-Siar A'lam Al-Nobalaa by Al-Dhahabi. Editor: A group of editors under the supervision of Sheikh Shuaib Al-Arnaout, Publisher: Al-Resala Foundation.

32-Sharh (Al-Tabsirah Wa Al-Tathkirah = Alfiyyat Al-Iraqi) Author: Abu al-Fadl Zain al-Din al-Iraqi Editor: Abdul Latif al-Humaim - Maher Yassin Fahl Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut – Lebanon.

33-Sharh Al-Sunnah Author: Muhyi Al-Sunnah, Abu Muhammad Al-Baghawi Al-Shafi'i Edited by: Shuaib Al-Arnaout - Muhammad Zuhair Al-Shawish Publisher: The Islamic Office - Damascus, Beirut.

34-Sharh Al-Nawawi 'Ala Sahih Muslim, the book: Al-Minhaj Sharh Sahih Muslim bin Al-Hajjaj. Author: Abu Zakaria Yahya bin Sharaf bin Mary Al-Nawawi. Publisher: Dar Ehyaa Al-Turath Al-Arabi – Beirut.

35-Sharh Sunan Ibn Majah. Author: Mughalatay ibn Qulaij al-Hanafi. Editor: Kamel Awaida. Publisher: Nizar Mustafa al-Baz Library - Kingdom of Saudi Arabia.

36-Sharh Sunan Al-Nasa'i, called "The Thakhirat Al-'Uqabi fi Sharh Al-Mujtaba." Author: Muhammad bin Ali bin Adam bin Musa al-Ethiobi al-Walwi. Publisher: Al-Miraj International Publishing House.

37-SharhMoshkil Al-Athar by Abu Jaafar Al-Tahawi, edited by: Shuaib Al-Arnaout, publisher: Al-Resala Foundation.

38-Shu'ab Al-Eman. Author: Abu Bakr al-Bayhaqi. Edited and its hadiths narrated by: Prof. Abdul Ali Abdul Hamid Hamid. Publisher: Al-Rushd Library for Publishing and Distribution in Riyadh.

39-Sahih Al-Bukhari: Editor: Muhammad Zuhair bin Nasser Al-Nasser, Publisher: Dar Touq Al-Najat.

40-Sahih Muslim Bin Al-Hajjaj, edited by: Muhammad Fouad Abdel-Baqi, publisher: Dar Ehyaa Al-Turath Al-Arabi.

41-Al-Do'afaa Al-Saghir by Al-Bukhari, edited by: Mahmoud Ibrahim Zayed, publisher: Dar Al-Wa'i – Aleppo.

42-Al-Tabaqat Al-Kubra - by Ibn Saad, edited by: Muhammad Abdul Qadir Atta, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut.

43-Tarh Al-Tathrib Fi Sharh Al-Taqrib by Zain al-Din al-Iraqi, completed by his son: Abu Zar'ah. Publisher: Ancient Egyptian Edition.

44-Al-‘Elal Al-Warida Fi Al-Ahadith Al-Nabawiya. Author: Abu Al-Hasan Al-Daraqutni Edited and graduated by: Mahfouz Al-Rahman Zain Allah Al-Salafi. Publisher: Dar Taiba – Riyadh.

45-Fath al-Bari Sharh Sahih Al-Bukhari, by Ibn Hajar al-Asqalani, publisher: Dar al-Ma’rifa - Beirut, number of its books, chapters, and hadiths: Muhammad Fouad Abd al-Baqi.

46-Fath Al-Mugheeth Bi Sharh Alfiyyat Al-Hadith by al-Iraqi, by Shams al-Din al-Sakhawi. Editor: Ali Hussein Ali. Publisher: Sunnah Library – Egypt.

47-Fath Al-Moneim Sharh Sahih Muslim, by Prof. Musa Shaheen Lashin, Dar Al-Shorouk edition.

48-Al-Farq Bayn Al-Feraq Wa Bayan Al-Ferqa Al-Najia. Author: Abdul Qaher bin Taher Al-Asfrayini, Abu Mansour. Publisher: New Horizons House – Beirut.

49-Al-Kashef Fi Ma’rifat Man Laho Rewaya Fi Al-Kotob Al-Sittah, by Al-Dhahabi Al-Muhaqqiq: Muhammad Awama Ahmad Muhammad Nimr Al-Khatib, P: Dar Al-Qibla for Islamic Culture, Foundation for the Sciences of the Qur’an, Jeddah.

50-Al-Kamil Fi Do’afaa by Ibn Adi Al-Jurjani, edited by Yahya Mukhtar Ghazawi, published by Dar Al-Fikr.

51-Lisan Al-Arab by Ibn Manzur. Publisher: Dar Sader – Beirut.

52-Al-Majrohen Min Al-Mohadethen Wa Al-Do’afaa Wa Al-Matroken. Author: Muhammad bin Hibban Al-Busti. Editor: Mahmoud Ibrahim Zayed. Publisher: Dar Al-Wa’i – Aleppo.

53-Majmu’ Al-Fatawa Author: Taqi al-Din Ibn Taymiyyah al-Harrani. Edited: Abd al-Rahman bin Muhammad bin Qasim Mahmoud Muhammad Abdo, Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah – Beirut.

54-Al-Mustadrak ‘Ala Al-Sahihain. Author: Muhammad bin Abdullah Abu Abdullah Al-Hakim Al-Naysaburi. Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut, with Al-Dhahabi’s comments in Al-Talkhis.

55-Musnad Abi Ya’la by Abi Ya’la Ahmad bin Ali Al-Mawsili, Editor: Hussein Salim Asad, Publisher: Dar Al-Ma’mun for Heritage – Damascus.

56-Musnad Ishaq bin Rahawayh Author: Abu Ya’qub Ishaq bin Ibrahim, known as Ibn Rahawayh Editor: Muhammad Mukhtar Dirar Al-Mufti Publisher: Dar Al-Kitab Al-Arabi.

57-Musnad Al-Imam Ahmad ibn Hanbal, edited by: Shuaib Al-Arnaout - Adel Murshid, and others.

58-Al-Musnad Al-Sahih Al-Mokharaj ‘Ala Sahih Muslim. Author: Abu Awanah Al-Isfaraini. Edited by: a group of researchers. Publisher: The Islamic University, Kingdom of Saudi Arabia.

59- Al-Musnad Al-Mostakhraj ‘Ala Sahih Imam Muslim. Author: Abu Naeem Al-Isbahani. Editor: Muhammad Hassan Muhammad Hassan Ismail Al-Shafi’i. Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut – Lebanon.

60-Ma’rifat Al-Thiqat by al-Ajli. Editor: Abd al-Aleem al-Bastawi. Publisher: Al-Dar Library – Medina.

61-Ma’rifat Al-Sunan Wa Al-Athar Author: Abu Bakr Al-Bayhaqi Editor: Abdul Muti Amin Qalaji Publishers: University of Islamic Studies.

62-Al-Mughni Fi Al-Du’afaa, author: Shams al-Din al-Dhahabi, editor: Prof. Nour al-Din Atar.

63-Al-Mughni by Ibn Qudamah. Author: Ibn Qudamah Al-Maqdisi. Publisher: Cairo Library.

64-Al-Muntaqa Sharh Al-Muwatta’ Author: Abu Al-Walid Suleiman bin Khalaf bin Saad bin Ayoub bin Warith Al-Tajibi Al-Qurtubi Al-Baji Publisher: Al-Saada Press.

65-Minhaj Al-Sheikh Abd al-Razzaq Afifi Wa Johoduh Fi Taqrir Al-‘Aqidah Wa Al-Rad ‘Ala Al-Mokhalifen, prepared by: Ahmed bin Ali al-Zamili Asiri. Publisher: A thesis submitted to obtain a master’s degree. Publisher: King Fahd Complex.

66-Nokhab Al-Afkar Fi Tanqih Mabani Al-Akhbar Fi Sharh Ma’ani Al-Athar by Badr al-Din al-Aini. Editor: Abu Tamim Yasser bin Ibrahim. Publisher: Ministry of Endowments and Islamic Affairs – Qatar.

67-Nasb Al-Raya Li Ahadith Al-Hedaya. Author: Jamal Al-Din Al-Zayla’i Editor: Muhammad Awama Publisher: Al-Rayyan Printing and Publishing Establishment - Beirut - Lebanon / Dar Al-Qibla for Islamic Culture - Jeddah - Saudi Arabia.

68-Al-Nehayah Fi Gharib Al-Hadith Wa Al-Athar by Ibn al-Atheer, Publisher: Scientific Library - Beirut, edited by: Taher Ahmed Al-Zawi - Mahmoud Muhammad Al-Tanahi.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــوع **الصفحة**

مقدمة..... ٣٣٥
المبحث الأول: تخريج حديث "عشر من الفطرة" ودراسة إسناده، والحكم عليه..... ٣٤٠
المطلب الأول: تخريج الحديث..... ٣٤٠
المطلب الثاني: دراسة الأسانيد..... ٣٤٦
المطلب الثالث: النظر في الخلاف والجمع بين الوجهين..... ٣٥٨
المطلب الرابع: قرائن الجمع بين الوجهين والحكم على الحديث..... ٣٦٠
المبحث الثاني: الجواب عن العلتين في الرواية الموصولة، وشواهد الحديث..... ٣٦٣
المطلب الأول: الرد على العلة الأولى وهي تضعيفهم للحديث بسبب مصعب بن شيبة..... ٣٦٣
المطلب الثاني: الرد على العلة الثانية وهي أن سليمان التيمي وأبا بشر جعفر بن إياس قد رواه مقطوعًا..... ٣٦٧
المطلب الثالث: شواهد لبعض الخصال التي في الحديث..... ٣٦٩
المطلب الرابع: التعليق على الحديث..... ٣٧٢
الخاتمة..... ٣٨٠
فهرس المراجع والمصادر..... ٣٨٢
فهرس الموضوعات..... ٣٩٢